

القسم الرابع

أمريكا ٠٠ تتوحش !

عندما جاءنى البشير بفرصة مهمة علمية عدة أشهر فى الولايات المتحدة فى ربيع ١٩٨١م لكى فيضان من مشاعر سعادة وغبطة لا أستطيع أن أصفها . ولم تخفت تلك المشاعر طوال فترة إقامتى ، واستمرت تتكرر فى مرات تالية زرت فيها الولايات المتحدة ، ذلك اتنى - مثل كثيرين - كنت أفرق بين كراهيتى لسياسة الحكومة ، وبين نظام الحياة داخل أمريكا ٠٠ . كنت ألمس الهمة والإتقان والنظام والتيسير وأشعر بأن الأمريكيين أصحاب روح مرحّة ، طيبون . وحدث ولا حرج عن هذا الجمال فى الطبيعة الذى يملأ ربوعها .

وعلى الرغم من أن هناك ظروفا يمكن أن تتيح لى فرصة زيارة أمريكا الآن ، حيث أشرف بأن أكون عضو مجلس أمناء الجامعة الإسلامية الأمريكية فى ديترويت، إلا أننى لم أعد أرحب بذلك ٠٠ . لماذا ؟ لأن أمريكا الآن أمامى وأمام ملايين غيرى قد توحشت وأصبحت " فكا مفترسا " مسلوب العقل والنظر ، اتطلق ليهلك الحرث والنسل فى كثير من دول العالم ، حيث اختزل الدنيا كلها فى أمنه هو ورفاهيته هو ، وليذهب الجميع بعد ذلك إلى الجحيم !

طبعا هناك المبرر الشهير : هجمات سبتمبر ٢٠٠١ ، لكن العجيب أن هذه الدولة المنفردة بالقوة العظمى ، المبنية على أحدث الأفكار والنظريات العلمية ، لم تتوقف لتدرس جيدا ما قد دفع المهاجمين أن يفعلوا ما فعلوه ، مهما استكبرناه ، واكتفوا بالنظر إليه على أنه عمل إرهابى لابد من مواجهته ، دون الاستمرار فى التساؤل : ولم يوجه مثل هذا العمل الإرهابى إلى أمريكا ؟ بينما النظر العلمى الذى يتربّع على عرشه على الأرض الأمريكية ، يقتضى السعى للإجابة عن هذا التساؤل ، وبدون ذلك فلن تتجح جهود مكافحة هذا الإرهاب ، على الرغم من أن الشعور بكراهية العرب والمسلمين للحكومة الأمريكية مطروح منذ سنوات بعيدة .

فى عام ١٩٥٨ ، وجه الرئيس إيزنهاور موظفى إدارته بأن المشكلة فى العالم العربى " تتمثل فى وجود حملة كراهية ضدنا ، وهى حملة لا توجهها الحكومات بل تؤججها الشعوب " ، وكان مجلس الأمن القومى الأمريكى قد أوضح أسباب " حملة الكراهية " قبل ذلك بأشهر " فتبدو الولايات المتحدة فى أعين الأكثرية العربية كأنها تعارض تحقيق أهداف القومية العربية ، إذ يعتقد هؤلاء أن الولايات المتحدة تسعى لحماية مصالحها النفطية فى الشرق الأدنى عن طريق تأييد إبقاء الحال على ما هو عليه ، ومعارضة التقدم السياسى والاقتصادى ٠٠ " . زيادة على ذلك ، فإن هذا الفهم دقيق :

" ذلك أن مصالحنا الاقتصادية والثقافية في المنطقة موجهة بصورة طبيعية إلى تحقيق علاقات أوثق مع تلك العناصر في العالم العربي التي تقع مصالحها الرئيسية ضمن العلاقات السارية مع الغرب وإبقاء الحال على ما هو عليه في بلدانهم " !

واستمر هذا الأمر يتنامى ويزداد عاما بعد عام حتى كتابة هذه السطور . . .

لقد أصبح الشعور العام لدى " شعوب " العالم العربي والإسلامي ليس مجرد كراهية ، وإنما هو أكثر من ذلك مما لا أدرى بماذا أسميه ، فإذا كان الأمريكيون يشيرون إلى ما يقل عن ثلاثة آلاف قتيل في هجوم سبتمبر ، فعلى الرغم من استيائنا من ذلك ، إلا أن هذا الرقم لا يكاد يذكر أمام من تسبب الأمريكيون في قتلهم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر في مجمل بلداننا منذ أكثر من نصف قرن ، ويكفى الإشارة إلى حالة واحدة فقط : العراق .

فقد أكد الكاتب البريطاني روبرت فيسك في مقال له نشر بصحيفة الإندبندنت ، أن ما فعله الغرب في العراق طوال العقد الماضي كان جريمة مروعة ضد الإنسانية ، مشيرا إلى أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عندما سئلت على شبكة C.B.S التلفزيونية ، عما إذا كانت وفاة نصف مليون طفل عراقي - أي أكثر من ضحايا القنبلة الذرية في هيروشيما ، (ونضيف نحن : وأكثر ١٥٠ ضعفا من ضحايا سبتمبر في نيويورك) - ثمة يستحق أن يدفع لتحقيق ذلك الهدف (الادعاء بالحيولة بين العراق وبين الحصول على أسلحة دمار شامل) ، قالت إنه خيار صعب ، وأنها تعتقد أنه ثمة يستحق أن يدفع !!

وأضاف فيسك أن حظر الأنفلام الرصاص التي يحتاجها التلاميذ العراقيون خشية استخدام الرصاص لأغراض عسكرية ، وحظر المعدات ذات الاستخدام المزدوج بما في ذلك أجهزة تنقية مياه الشرب التي تم تدمير محطاتها في حرب الخليج ، كان عارا على الإنجليز والأمريكان . .

والذي لا شك فيه أن ذريعة الدفاع عن أمن أمريكا وحريتها إنما له دوفعه الاقتصادية والسياسية بالدرجة الأولى ، وعلى سبيل المثال فإن كلفة حرب الخليج الأولى وصلت ٩٠ مليار دولار ، دفعت معظمها دول الخليج ، فدخلت في دوامة عجز الميزانيات وتخفيض الإنفاق ، وابتليت باحتلال أمريكي ، وضمنت أمريكا الإمدادات الأساسية من بترول الخليج ، فضلا عن تحجيم ، إن لم يكن شل ، الإرادة السياسية في المنطقة .

أما بالنسبة للحملة العسكرية الأمريكية الهائلة ضد أفغانستان ، فقد أدى الوجود الأمريكي في آسيا إلى تأثيرات مختلفة بحيث بدا أن هناك عملية إعادة صياغة للتوازن الدولي في آسيا وإعادة تشكيل محاور العلاقة الأمريكية مع روسيا والصين والهند

وباكستان وإيران ، كما ألقى التواجد الأمريكى بظلاله على العلاقات الاقتصادية متمثلة فى نفط قزوين الذى كان هدفا استراتيجيا لأمريكا منذ عدة سنوات . وامتدت الآثار إلى الصراع العربى الإسرائيلى من خلال الاستغلال السياسى والعائى الصهيونى للهجمات فى الدعوة ضد العرب والمسلمين ، وشن حرب واسعة شرسة ضد الفلسطينيين .

وبالنسبة للهجوم المحتمل ضد العراق ، فالتقديرات تشير إلى كلفة تبدأ من ٢٠٠ مليار دولار وتنتهى إلى ٥٠٠ مليار ، فضلا عن تقديرات لصور أخرى من الكلفة مثل كلفة ٧٥ ألف جندي سوف يقيمون فى العراق مدة عام على الأقل ، تصل إلى ١٦٥ مليار دولار ، و ١٥٠ مليار دولار إعادة إعمار ، و ٢٥ مليار دولار غوث للاجئين ، وأخيرا عشرة مليارات دولار " رشوة " لبعض الدول المجاورة التى تشارك فى الحملة !!

ومما أصبح معروفا أن شركات النفط الأمريكى الكبرى (٦ شركات) هى الأحوج إلى الحرب ضد العراق . والجدير بالذكر إن ديك تشينى الذى يدعو إلى ضرورة الإطاحة بنظام صدام حسين كان يرأس طوال خمس سنوات ثاتى أكبر مؤسسة عالمية لإنتاج لوازم الصيانة لمعدات النفط ، وهى شركة " هولبيرتون " . ومن المعروف أيضا أن جورج بوش على اتصال وثيق بالبيزنس النفطى ، حتى أن حملته الانتخابية مولتها ١٤ شركة نفطية ، ومن غير المستبعد أن تقف مصالح شركات النفط الأمريكية وراء كل تهمة توجه إلى نظام صدام حسين ، ومصلحة شركات النفط الأمريكية هى فى فك تخزين آبار النفط فى ولاية " ألاسكا " ، وفى الخليج المكسيكى ، وهو ما يمكن أن يحدث إذا واصلت أسعار النفط ارتفاعها تحت وطأة مقدمات الحرب .

بل إن هذه الحقائق دفعت ممثلة أمريكية شهيرة " باربارا سترايسند " ، وهى فى الوقت نفسه نشطة سياسيا إلى القول الصريح بأنه لا يمكن تجاهل التأثير الواضح على إدارة بوش لمصالح خاصة مثل صناعة النفط وشركات الكيماويات وصناعة الأخشاب ، وقالت إن هذه الصناعات التى يديرها الجمهوريون ستحقق مكاسب كبيرة إذا خاضت أمريكا الحرب ضد العراق ، مذكرة أن صدام حسين لا علاقة له بتفجيرات سبتمبر .

وإذا كنا يمكن أن نصدق أصواتا تصدر من سلطات عربية تؤكد ألا قبل لنا بمواجهة هذا التوحش ، فلا يمكن أن نصدق ضرورة مساعدة التوحش الأمريكى لالتهام جزء مهم من الجسد العربى !!

قبضای وقرضای !؟

أما القبضای - حيث تنطق القاف فى العامیة ألفا - فهو فى ثقافتنا الشعبیة ذلك الشخص " الفتوة " الذى لا يتصور فى الدنيا مصلحة إلا مصلحته ، ولا منطقاً إلا الذى يفكر به هو . لا يتصور أحد أن له قلباً من لحم ودم كسائر خلق الله ، فهو من الحجارة أو أشد قسوة " وإن من الحجارة لما يشقق فيخرج منه الماء ، وإن منها لما يهبط من خشية الله " ، شعاره " القوة فوق الحق " و " الحكومة فوق الأمة " . .

أما هذا " الأقبضای " فهو السيد بوش (الصغير) ، أما الحكومة التى هى فوق الأمة ، فهى حكومة الولايات المتحدة ، شیطان العصر ، كما وُصفت بدقة ، والأمة هى مجمل شعوب العالم . . " وكان وراءهم ملك يأخذ كل شئ غضبا " !!

أما " قرضای " فصحيح أنه الاسم المعروف لحاكم دولة أفغانستان (المحتلة) ، لكنه اليوم لم يعد اسم علم ، وإنما هو اسم فئة ، فما معنى هذا ؟

عندما نقول " عباس محمود العقاد " ، المفكر الكبير الراحل ، فأنت تشير إلى فرد بذاته له تاريخ ميلاد ووفاة خاص به ، ومالا يكاد يقع تحت حصر ، مما لا ينطبق إلا على شخص واحد بعينه عرف بين الناس .

لكن ، عندما نقول " كتاب " فهو اسم يندرج تحته ملايين المفردات التى ينطبق عليها وصف الكتاب ، ومن هنا نسميه اسم " فئة " ، حتى إذا خصصت وقلت " عبقرية محمد " فقد حددت كتاباً واحداً بعينه له مؤلفه وموضوعاته الخاصة ، ومن ثم يكون اسم علم .

لكن هل تذكر اسم " حاتم الطائي " ؟ هو اسم علم لشخص بذاته ، لكن سلوكه وشخصيته جعلت هذا الاسم اسم فئة . . . أو بمعنى أصح " صفة " تطلق على كل شخص يعرف بالكرم ، فنقول أنه " حاتمى " ، أو هذا سلوك " عنترى " نسبة إلى عنقرة ، ذلك الفارس العربى الشجاع الذى أصبح يضرب به المثل فى أخلاق القوة المقترنة بالنبل .

وهكذا اسم " قرضای " كان اسماً لشخص محدد يرأس أفغانستان ، لكن الطريقة التى تم اختياره بها ليحكم ، ووضعه العام ، وكيفية حراسته ، ومدى السلطة المخول بها ، وفلسفته وفكره ومنطقه ، وممارساته ، والتوقيات الذى ظهر فيه . . . كل هذا حوله إلى اسم فئة . . . فئة من الحكام لكل منهم مواصفات خاصة ، ودور مرسوم لا يستطيع أن يتعداه !

وهذا ما تقوم به حكومة البغى والإرهاب . . . الولايات المتحدة الأمريكية التى تقوم بدور " الأقبضای " لتفرض على بعض الدول حاكماً من نوعية قرضای ، تختاره هى ،

وتقوم قواتها بحراسته ، وتسمح له بأن تصدر القوانين باسمه ، ويستقبل سفراء الدول ، وكل الصور والأشكال الخاصة برؤساء الدول ، لكنها من وراء ستار هي التي تحدد له ماذا يقول ، وفيه يفكر ، وإلى أين يتجه .

ومن هنا فهي تعلن صراحة - مثلا - أن ياسر عرفات - على الرغم من كل ما كنا نأخذه عليه ، ومما أعطى لهم - قد أصبح " كهنة " ولابد من تغييره . . . هذا على الرغم مما هو مشهور من " ديمقراطية " تبشر بها الولايات المتحدة ، والتي أحد مظاهرها أن يختار الشعب حاكمه . بينما هي في الوقت نفسه تعلم علم اليقين ، مدى افتقار الشرعية الشعبية لدى حكام كثيرين ، لكنها لا تثير في وجههم تهديدا بالعزل ، ذلك لأنهم " قرضيات " . . . دُمى ، تحركها وقتما تريد ، في الاتجاه الذي ترغب .

وصدام حسين ، دمويته معروفة منذ أن ولى السلطة أواخر السبعينيات ، لكنه كان جيدا طوال معظم سنوات الثمانينيات لأنه كان يشن غاراته العسكرية الفاشلة على شعب مسلم مجاور نجح لأول مرة في تاريخه أن يختار حاكمه ، محققا بذلك فلسفة الديمقراطية التي تبشر بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

وفضلا عن ذلك ، فكثير مما فعله صدام بشعبه ، مارسه ويمارسه حكام آخرون : " منهم من قضى نحبهم ومنهم من ينتظر " ، لكنها " عين الرضا " عندما تكون " عن كل عيب كيلة " ، وعين السخط ، عندما " تبدى المساونا " !! هل أقول كل هذا " لأكدد " بسياسة الولايات المتحدة ؟ و " أشجب " ، و " أندب " و " ألطم " ؟

كلا !

هل تستطيع أن تلوم شعبانا يقرص إنسانا فيميته ؟

هل تستطيع أن تندد بكلب مسعور يعقر طفلا ؟

كلا . . . لأن هذا ما يجب أن ننتظره منه . . . إنه يتسقى مع طبيعته ومهمته ، ولو انتظرت وتوقعت غير ذلك ، فكأنك تعلن عن صفة لك يستطيع أن القارئ أن يحدها ، ويكفيني مؤونة التصريح بها !

إن الولايات المتحدة تسعى وراء مصالحها ، وهذا منطق السياسة العملية في كل الدنيا وفي كل العصور ، وكل دولة في العالم - وفقا لهذا - يجب أن تسعى وراء مصالحها ، أما " الأخلاق " في عالم السياسة فقد أصبحت من " أساطير الأولين " ، ومن ثم فأنا شخصا لا ألومها - الولايات المتحدة - ، بل و " أفهم " ما تخطط له وتنفذ ، مع التأكيد على أن " التفهم " يعنى فهم الأسباب والدوافع والغايات ، لكنه لا يعنى دائما الموافقة والتأييد .

لكن العقل يدفع دفعا إلى توجيه خطاب اللوم والتدديد والشجب والسخط ، إلى هؤلاء الذين ينتظرون خيرا من سم الثعبان وينشدون وده ٠٠ إلى هؤلاء الذين يأملون نفعا من الكلب المسعور و " يتحاکمون " إليه وينتظرون الخير للكلمة على يديه !!

اللوم يقع على الذين لا يقلدون الولايات المتحدة فى جعل مصلحة دولهم هى المدار وهى المحرك لسياساتهم ، وإن كانوا لا يعدمون تبرير ما يقدمونه من مظاهر خنوع وذيلية ، بتفسير مصلحة بلادهم ، حيث يربطونها بطاعة شيطان العصر ، ولو كانوا صادقين مع أنفسهم لصرحوا بأن مفهوم " المصلحة " هنا يقتصر على مصلحة النظام الذى يقفون على رأسه .

ولو كانت نظمهم ديموقراطية حقا ، لاتفقت مصلحة هذه النظم مع مصلحة الشعوب التى تحكمها ، لكنها نظم " مفروضة " ، بحيث لا نجد - فى كثير من الأحيان - اتساقا بين ما يدخل فى دائرة مصلحة النظام ، ومع يدخل فى دائرة مصلحة الشعب .

ومن هنا فاتنى أرى المأساة الحقيقية للشعوب العربية ليست فيما يقترفه الصهاينة النازيون ، ولا فيما فعله ويفعله وسيفعله شيطان العصر الأمريكى ، ولكنها فى المواقف المخزية لبعض النظم العربية التى تتحدث أمام شعوبها بلغة ، وتتحدث مع السيد الأمريكى بلغة أخرى !

ولو كنت حاكما من حكام هذا العالم المتعوس " النامى " - سابقا - لأفزعنى إعلان الولايات المتحدة عن سعيها إلى تغيير هذا الحاكم وذاك ، لأن ترجمة هذا أمام شعبى ، هى أننى إما " قرضائى " فسكتوا عنى ، أو أننى غير ذلك فلا بد أن يأتى الدور على !! وكلا الفرضين مر لأيسر عدو ولا حبيب !!

" فاتها لا تعمى الأبصار ولكنها تعمى القلوب التى فى الصدور " .

* آفاق عربية ، فى ٢٠٠٢/١٠/٣

وكيل الأمة الإسلامية !

عندما يتلقى المسلمون الطعنات والسهام وهم ساكتون ، لا يملكون إلا إصدار الآهات . .

وعندما تجرى دماء المسلمين أنهارا وأنظمة حكمهم عن ذلك لاهية ، وفى أحسن الأحوال " شاجبة " لساتا .

وعندما تشيع بيننا مقولة تصل إلى حد " العقيدة " بأن لا قبل لنا على مواجهة القتل السفاحين . .

٠٠ ثم نتقدم كتيبة من المجاهدين تدافع عن هذه الدماء المراقبة ، والأرض المغتصبة ، وتذيق أشهر هؤلاء السفاحين والمغتصبين للأرض العربية فى فلسطين ولبنان مرارة القتال والاحسار . .

هنا نستطيع أن نقول بملء الفم أن هذه الكتيبة هى اسم على مسمى ، فهم " حزب الله " لا راية وشعارا ، ولا خطبة ومقالا ، وإنما مغالبة واقتدارا ، وقوة وصلابة . وهنا نستطيع أن نقول بملء الفم أن هذا الحزب قد اعتُبر ، بحكم الواقع والحقيقة ، وكيل الأمة الإسلامية ، على أرض لبنان ، فى جنوبه المأهول بالمستضعفين فى الأرض سلطة ومالا واجتماعا ، المستقيين إيماننا وبقينا ، الجبابرة جهادا ونضالا . .

ومن هنا فلنا أن نفرح الفرح كله ، ولنا أن نسعد السعادة كلها عندما نقرأ لشيخ الأزر هذه الكلمات فى تصريحاته للمحاورة الذكية " سناء السعيد " التى يؤكد فيها مشروعية هذا الذى يقوم به حزب الله من جهاد ونضال ، يقول إيماننا الكبير : " حزب الله مقاومة وطنية لبنانية تدافع عن الأرض اللبنانية ، ولها الحق كل الحق فى ذلك ، وإسرائيل هى المحتل الذى لابد أن يجلو عن الأرض العربية . حزب الله مقاومة مشروعة تدافع عن أرضها وكرامتها ودينها وعقيدتها وعزتها وستبقى تدافع ، وجميع أبناء لبنان يدافعون أيضا عن هذه المعانى ومن حقهم ، بل من الواجب عليهم أن يطردوا كل من يحتل جانبها من أرضهم ، فهذا حقهم ، فإذا جاء المعتدى واعتدى عليهم فإن الواجب يقتضى منهم أن يردوا هذا الاعتداء " !!

وإزاء التصريحات الاستفزازية لوزير الخارجية الإسرائيلى ديفد ليفى التى حاول بها إضفاء الشرعية على الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ردا على هجمات حزب الله ، يؤكد شيخنا الجليل : " هذا لغو وخلق للأوراق . أى شرعية هذه اللهم إلا إذا كانت شريعة الغاب ؟ أى منطق أخلاقى أو قانونى يجيز لدولة تحتل أرض الغير أن تعيش فى الأرض فسادا وتقص المدنيين وتعتمد إذا حاول بنوها تحرير أرضهم ؟ ما يقوم به

حزب الله مشروع ، ومن الواجب على العالم العربى بأكمله ، وكذا العالم الإسلامى والعالم كله أن يقف إلى جانب الشعب اللبنانى ، وأن يرفض عدوان المعتدين ، بل وأن يدفع هذا العدوان بكل الوسائل التى شرعها الله سبحانه وتعالى للدفاع عن المعتدى عليه" .

وشريعة الله التى يشير إليها إمامنا الكبير تعبر عنها آيات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال: الآية ١٩٠ بسورة البقرة : " وقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ " ، وفى الآية التالية لها : " واقتلواهم حيث ثققتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل " .

وقد عبر الشيخ مهدي شمس الدين عن مشكلة لبنان مع إسرائيل بأن لها ثلاثة جوانب : أولها الجانب الوطنى اللبنانى حيث تحتل إسرائيل أرضا لبنانية ، وكأى قوة استعمارية يجب مقاومتها . والجانب الثانى هو الشق القومى العربى ، ونظرا لأن لبنان بلد عربى اعتدت عليه إسرائيل فمن ثم هناك قضية قومية عربية . ثم هناك الجانب الثالث الإسلامى المسيحى ، فلبنان عضو فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، وبالتالي توجد قضية شعب مسلم ومسيحى شُرد ، ومقدسات مسيحية وإسلامية أُنْتَهَكَت . ولعل هذه الخطوة الذكية التى قام بها السيد الرئيس بزيارته للبنان وتأييده لنضال حزب الله خطوة تتلوا خطوات تسير على نفس الطريق .

• صوت الأثر ، فى ٣/٣/٢٠٠٠

الدولة الدينية

الأستاذ السيد ياسين من غير شك كاتب يحظى بالكثير من الاحترام والتقدير بحيث لا يحتاج إلى شهادة منى بذلك ، والكاتب ذو الآراء المتعمقة الثرية مثله لا بد أن يثير فى ذهن قارئيه وسامعيه ردود فعل متباينة من أقصى المخالفة إلى أقصى الموافقة ، وهو من العاشقين لحرية الفكر والديموقراطية ، ومن هذا المنطلق أثق أن صدره يتسع لتعقيبات لى على بعض ما طرح من آراء وأفكار ، فى تلك الندوة المتميزة حقاً التى شرف فيها قسم أصول التربية بتربية عين شمس مساء الأحد التاسع عشر من نوفمبر ٢٠٠٠ ، حيث لم تتح لى الفرصة لطرح هذه التعقيبات عقب الندوة لاضطرارى - لظروف خاصة - إلى الانصراف بعد ساعة ونصف من بدء حديثه ولم يكن قد انتهى بعد .

ولا تتصل هذه التعقيبات بكل ما قاله كاتبنا الكبير ، فهذا صعب عسير ، فضلاً عن اتفاقى معه فى الكثير مما طرحه ، ومن هنا فهى تتصل بجزئية واحدة تتصل بما أبداه من ملحوظات تتعلق بالتيار الإسلامى ، فهو غالباً ما يوجه إليه سهام النقد ، وهذا من حقه بطبيعة الحال ، ولا بد من الترحيب بأية وجهة نظر ناقدة أيا كان مداها ، ما دامت تدور داخل مساحة الفكر والمناقشة والمبارزة بالأدلة العقلية والبراهين المنطقية والشواهد الواقعية ، والتقدير المتبادل وهو ما نلاحظه بالفعل على مناقشات كاتبنا .

كان من ملاحظات كاتبنا تسجيله رفضه التام لدعوى الدولة الدينية ، وعلى حسب قراءتى ومتابعاتى للمفكرين المشايخين للتيار الإسلامى ، وأخص بالذكر هنا فى مصر ، فإن الاتجاه الغالب هو أيضاً عدم الدعوة إلى الدولة الدينية ، لكنهم يدعون إلى إقامة المجتمع على أسس العقيدة الإسلامية ، وهناك فرق بين الأمرين ، فالدولة الدينية تعنى أن يتولى أمر الحكم فيها " رجال الدين " ، وليس فى الإسلام فئة يمكن أن تسمى رجال الدين لأنه لا توجد مؤسسة دينية بالمعنى الاحترافى ، أى يكون منصوص عليها فى قواعد الشريعة ، وإنما يوجد " علماء دين " . وإذا كان " الأزهر " فى أصله مسجداً ، والمسجد مؤسسة دينية ، إلا أن إدارة الأزهر والقوانين المنظمة له يمكن القول بأنها مؤسسة " مدنية " ، خاصة ونحن نعلم أن الأزهر الشريف ، مثله مثل وزارة الأوقاف ، مؤسسة من مؤسسات الدولة .

وليس هناك نص فى ثوابت العقيدة الإسلامية يقرر ضرورة أن يتولى أمر الدولة رجال دين ، وإنما هى جملة من الشروط والمواصفات والخصائص اجتهد فيها علماء

وفقهاء وباحثون لابد من توافرها في المجتمع ، ومن يتولى أمر المجتمع ، وشروط
تولى الحكم يمكن أن تتوافر في مهندس أو محام أو عالم دين أو طبيب أو عسكري . .
وهكذا .

أما الأمر بالنسبة لإيران فهو مختلف ، ولا يغيب عنا بطبيعة الحال أن المذهب الحاكم
فيها هو المذهب الشيعي الذي يقوم على فكرة " ولاية الفقيه " ، ومصر ، ومعظم الدول
الإسلامية تقوم على المذهب السني ، الذي - مرة أخرى - لا يرى ضرورة في أن يتولى
الحكم " رجال دين " . ومن ثم فإن الصراع الذي تنقله إلينا وكلات الأبناء بين " الملأى
" في إيران والذي أشار إليه كاتبنا كمظهر سئ من مظاهر الدولة الدينية لا يدخل في
المذهب السني . فضلا عن ذلك فهو مظهر " طبيعي " في نظم الحكم ، وخاصة تلك
التي تقوم بعد ثورة ، وليس متعلقا فقط بالدولة الدينية ، والشواهد على ذلك أكثر ممن
أن تعد أو تحصى ، في الثورة الفرنسية ، والثورة الروسية ، وغيرهما ، ولا ننس ما
شهدته ثورة يوليو ٥٢ من صراع بلغ ذروته في أزمة مارس ٥٤ الشهيرة بين نجيب
وعبد الناصر ، ثم عام ٦٢ بين عامر وعبد الناصر .

بل إننا لنذهب إلى أن ما يدور من صور اختلاف وصراع في إيران هو مظهر يبعث
على الاطمئنان ، فالثورة مفروض أنها بلغت سن الرشد ، بحيث تتخلص من العديد من
الشروط والتنظيمات الاستثنائية التي فرضتها في سنواتها الأولى شأنها في ذلك شأن أي
ثورة . لكن المسألة لا تمر هكذا سهلة ميسورة ، فدائما يرتبط الوضع السابق بمصالح
وبالتالي فلا بد أن يدافع أصحابها عن الوضع القديم . وفي كل مجتمع ، في كل زمان ،
هناك دائما صراع بين أنصار الإصلاح والتجديد وبين أنصار التقليد والقديم ، ومن ثم
فليس مثل هذا الأمر مما تختص به ما تسمى بالدولة الدينية وحدها .

وكثيرا ما يتهم الاتجاه الإسلامي بأنه لا يقبل أن يزاحمه فكر مخالف إذا وصل إلى
السلطة ، ولا يتسع المقام هنا لبيان الظلم الشديد الذي تحمله هذه الوجهة من النظر ،
ويكفي أن نحيل القارئ إلى كتابات متعددة للدكاترة يوسف القرضاوي ، كمال أبو المجد ،
ومحمد عمارة ، ومحمد سليم العوا ، والمستشار طارق البشري . بل إن وقائع التاريخ
المعاصر تنطق بالعكس من ذلك ، مثلما رأينا في الجزائر ، وحيث ما زلنا نرى في تركيا
، حيث يصل الأمر إلى التهديد بالفصل من الوظائف المدنية لآلاف من العاملين لأتهم
بمارسون حقوقا مدنية مثل شكل الملابس ، ويمارسون ما هو مقرر من حرية ممارسة
الشعائر الدينية ، مع أننا نعلم أن من مقومات العلمانية " حرية التفكير " وحرية " العقيدة
" . ومع ذلك فإن الممارسات التركية لن تجعلنا نتهم العلمانية بأن أصحابها عندما
يسيطرون ، يسعون إلى نفي الآخر الفكري لهم ، بل نضع الأمر في حجمه الطبيعي وهو

أن المسألة يحكمها هنا " التخلف الحضارى " القائم ، والذي يكون أحد مظاهره الأساسية أن يرى كل صاحب فكر أنه وحده على صواب وأن غيره على خطأ ، ثم لا يكتفى بذلك بل يسعى إلى نفى من يخالفه ، ماديا أو معنويا . . . يصدق هذا فى مجتمعات ترفع شعار العلمانية ، كما يحدث فى مجتمعات ترفع شعار الإسلامية !

وكان مما ارتآه مفكرنا أنه فى الدولة الدينية ، الذى يحكم الناس هو الفتوى ، بينما فى الدولة العلمانية ، فهو الدستور والمجلس النيابى ومؤسسات المجتمع المدنى ، وقد استشهد بفتوى فضيلة مفتى مصر فى تحريم التدخين وأبدى دهشته منها . والحق أن الفتوى الدينية ، مثلها مثل الفتوى العلمية ، والفتوى الطبية ، وغير هذا وذاك من فتاوى أهل الاختصاص ، مفروض ألا يفصل فيها إلا أهل الاختصاص أنفسهم . ثم إن هذه الفتوى ما جاءت إلا بعد الاستماع إلى رأى الأطباء المتخصصين حيث أجمعوا على أن التدخين هو أحد الأسباب الرئيسية التى يمكن أن تودى بحياة الإنسان ، أو تصيبه بأمراض قاسية . ومن أجل هذا أصبحوا فى العديد من الدول المتقدمة يحرمون التدخين فى معظم الأماكن العامة ، وأصبحت المؤشرات تؤكد أن أعداد المدخنين تتزايد بدرجة مخيفة الدول المتخلفة ، بينما تتراجع فى الدول المتقدمة ! ثم أنه فى المجتمع الإسلامى لابد من الاستناد أيضا إلى الدستور والمجلس النيابى والمؤسسات المدنية .

إن ساحة الفكر الإسلامى قد اتسعت إلى الدرجة التى أصبحنا نرى فيها من الآراء ما قد يتراوح من أقصى يمينه إلى أقصى يساره ، وهى ميزة كبيرة فى العقيدة الإسلامية ، حيث تفتح الباب واسعا لإعمال الفكر والاجتهاد ، لكن المشكلة أن البعض قد تصور أن الاجتهاد يعنى أن " يفتى " كل إنسان فى كل قضية من القضايا التى تعكس التصور الإسلامى ، ومن هنا يمكن أن نجد آراء قد لا تمثل هذا التصور حقيقة ، فيحتكم إليها آخرون ليقولوا : أن الإسلام يقول كذا وكذا ، ويقيمون بناء على ذلك اتهامات ويثيرون شكوكا وعلامات استفهام . صحيح أن فهم التصور الإسلامى لا يحتكره أحد ، لكن هناك قاعدة : " فاسألوا أهل الذكر " لابد من الاحتكام إليها ، وأهل الذكر هم أهل الاختصاص العلمى ، وإذا كان هناك اختلافات حتى بين أهل الاختصاص ، فما هو المجال الفكرى فى كل أين وأن الذى يخلو من الاختلاف !؟

* صوت الأثر ، فى ١٢/١/٢٠٠٠

الثورة الإيرانية تبلغ سن الرشد

فى أوائل الثمانينيات جاعنى طالب كويتى شيعى راغباً أن يسجل رسالة دكتوراه عن الفكر التربوى عند الشيعة الإمامية بقسم أصول التربية بتربية عين شمس حيث كنت أراسه، فلما رحبت بذلك إذا بمدفعية سريعة الطلقات تتجه نحوى من بعض زملاء متهمه إياى فى دينى حيث أفتح الباب لفتنة دينية !! فلما رأيت هذا الهجوم أحسست بأنه مظهر من مظاهر هذا المرض الثقافى المزمن الذى يصيب أمتنا ، عندما لا يطبق طرف وجهة نظر " الآخر " ، يستوى فى هذا أطراف فى بلداننا ترفع شعار الدين ، مع أطراف أخرى ترفع شعار العلمانية ، ومن هنا تعهدت بأن أتولى بنفسى الإشراف على الباحث حتى يمكن أن أحصى حريته الأكاديمية فى البحث ، وكان منطلقى فى ذلك ضرورة التفرقة بين قابلية موضوع للبحث والتفكير ، وبين الانحياز الفكرى والعاطفى والدعوة له ، وذكرت البعض بأننا نسمح بدراسة العديد من المذاهب الفلسفية فى التربية : ماركسية ، ووجودية ، ووضعية منطقية ، وبراجماتية ، دون توقع أن يكون باحثوها مؤمنين بها بالضرورة وداعين لها .

لقد اضطررت اضطراراً إلى ذكر هذه الواقعة فى مقدمة المقال ، ذلك أنه إذا كان دارجاً أن يكون هناك من يسيئون الفهم عفواً ، فإن هناك كذلك من يعمدون إلى إساءة الفهم والترويج له ، ولم لا ؟ فالثورة الإيرانية شاع عنها أنها تقوم على العنف والإرهاب والتطرف ، وبالتالي فإن المقال الحالى يمكن أن يتخذ تكة لاثام الكاتب بالوقوف فى خاتمة العنف والإرهاب والتطرف ، خاصة وأنه لا يكتب من زاوية " الشجب " و " التنديد " ، بل من زاوية التقدير والتحية !!

ومن هنا أبادر إلى التأكيد على أننا لا نقصد الكتابة عن الثورة الإيرانية من جوانب شتى ، وغاية ما نقصد بالمقال الحالى أن يكون حديثاً عن تجربة ديمقراطية ، نحلم جميعاً بأن لا نقل عن غيرنا فى القدرة على خوضها وقطف ثمارها ، خاصة ونحن نفترب من انتخابات مجلس الشعب لفترة جديدة .

ولعلها ملاحظة جديرة بالاعتبار حقاً أن تتوافق الانتخابات الإيرانية الأخيرة مع مرور واحد وعشرين عاماً على قيام الثورة الإيرانية فى فبراير من عام ١٩٧٩ ، وكأنها إشارة بدء بأن هذه الثورة قد بلغت سن الرشد مما يجعلها تعكس فى سلوكها وعلاقاتها مظاهر نضج وسوية .

ومنذ سنوات هذه الثورة الأولى تراوحت المواقف منها وفقا للمواقع الفكرية والمصالح

:

- فهناك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت إيران بالنسبة لها مرتكزا تعتمد عليه في مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي كان لا يزال قائما ، وإيران نفسها موطن سلعة استراتيجية معروفة ، فضلا عن مجاورتها لهذا البحر الهائل من النفط ، بينما ناصبت الثورة الجديدة الولايات المتحدة العداء ومرغت كرامتها في التراب عن طريق موضوع الرهائن الشهير .

- وهناك هذا العداء القديم بين الجارتين : إيران والعراق ، خاصة وأن العراق بها من المواقع " المقدسة " بالنسبة للشيعة ، الكثير ، فضلا عن أعداد ضخمة من الشيعة الذين قد لا يجدون تكافؤا في الفرص في النظام الحاكم في العراق . ولا ننس أيضا أطماع إقليمية لهذا الطرف أو ذاك تجاه الآخر ، وما هو معروف من تناقض صارخ بين فلسفة البعث الحاكم في العراق ، والشيعة الحاكمين لإيران .

- وهناك دول صغيرة ضعيفة مجاورة ، تضم كثرة شيعية ، ربما ينتهزون الفرصة فيسعون إلى أن يتغير الوضع القائم ليسير في الاتجاه الإيراني .

- وهناك جماعات دينية إسلامية تسعى إلى تغيير نظم الحكم في عدد من البلدان العربية بصفة خاصة ، ونجاح هذه الثورة يمكن أن يشكل بالنسبة إلى هؤلاء نموذجا نجح في الاستيلاء على السلطة ، فضلا عما يمكن أن يقوم به من عون مادي ومعنوي ، وبالتالي فالثورة بهذا يمكن أن تشكل تهديدا لدول أخرى غير مجاورة ، عن طريق ما سمي " بتصدير الثورة " .

ترافق مع هذا كله ، ما يحدث كثيرا في كل ثورة ، عندما يغلب عليها التشدد ، وتتصور وكأنها هي وحدها بشارة السماء للإنسانية بإرشادها إلى الصواب وإقامة العدل بين الناس فتضيق بالرأي الآخر ، وتجنح بالفعل إلى العنف مبررة ذلك بأنها مثل الجراح الذي لا بأس من أن يمسك المشرط فيقطع ويسيل دما ، ما دام هذا وذاك هو الطريق إلى الصحة والعافية وفق حساباتها!!

وأعطت الثورة الإيرانية في بعض الفترات ، وبعض التصرفات فرصة ذهبية للولايات المتحدة لتصفية حساباتها معها فروجت لمقولة الدولة الإرهابية ، وحدثت تداعيات كثيرة ، لا ندعي أن " الآخر " هو وحده زارعها وراعيها ، وإنما هناك بالفعل من رافعى الرايات الدينية في غير إيران من أعطوا الغير الفرصة بمشاركتهم بالفعل في أعمال عنف وسفك دماء وضيق بالرأي الآخر، كثير منها كان ضحيته أبرياء لا حول لهم ولا قوة !

والذى حدث فى الانتخابات الإيرانية الأخيرة إنما يعبر عن تطور طبيعى كان لابد أن يحدث للثورة الإيرانية ، فالإنسان فى بدء طفولته يتسم سلوكه أحيانا بالتخبط والعنف ، وضيق الأفق ، والتمركز حول الذات . ولو تصورنا أن تقدم للطفل فى سنوات نموه الأولى ما أصلح لفترة نضجه ورشده ، فلن تكون النتيجة سليمة . ومن حسن حظ الثورة الإيرانية حقا ، كما يدل على ذلك مسار تطورها أنها لم تقع فيما وقعت فيه ثورات كثيرة ، حين تتوسل بالعنف والبطش لهدم مخلفات الماضى ، تمهيدا لمرحلة استقرار يكون فيها بناء ورسوخ ، فإذا بها تتعود على هذا العنف وذاك البطش ، ويصبح نهج حياة ، حتى ولو طال العمر بالثورة عشرات السنين ، كما رأينا بالنسبة للثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ، بل وبعض ما سمي " بالثورات " فى بعض البلدان العربية .

وهكذا كان التدرج والسير خطوة خطوة نحو الديمقراطية ، دون أن تكون الخطوة التالية نسخة مكررة للخطوة التى سبقتها ، ودون أن تكون انقلابا تاما عليها ، وفى الحالة الأولى تصاب الثورة بالجمود والتكلس ، وفى الحالة الثانية يمكن أن تستفز هؤلاء الذين يميلون إلى الجمود بالثبات على البدايات وتدفعهم دفعا إلى الهجوم المضاد . وكانت الخطوة الأساسية هى ما حدث فى انتخابات الرئاسة وفوز خاتمی ، فبعد فترة من هذا الفوز ورصد معاكسات ومناورات وحرب خفية وعنيفة من التيار المتشدد ، مع ما هو معروف فى النظام الإيرانى من تعدد مواقع السلطة والنفوذ مما لا يطلق يد رئيس الدولة ، كاد كثيرون يصابون بالإحباط ، والنظر إلى خاتمی وكأنه مجرد بقعة مضيئة فى وسط ظلام دامس ، يمكن أن تهب عليها الرياح فتطفئها ليكون الوضع كله منسجما ومتسقا بعضه مع بعض .

وبهذه المناسبة فقد نقل عن أكبر ناطق نورى رئيس البرلمان السابق والذى كان ينافس خاتمی على رئاسة الجمهورية الإشارة إلى مثل شعبى إيرانى يقول : " لابد من إحماء الفرن حتى تحصل على خبز جيد " ، وهو بهذا يمكن أن يستخدم لتبرير نهج التشدد . فلما جاءت النتيجة على غير ما يهوى نورى ، ظهر تعليق طريف مستخدما المثل الشعبى سالف الذكر مؤداه أن درجة حرارة الفرن ، فيما يبدو ، قد وصلت إلى درجة من الارتفاع حتى أنها أحرقت الخبز !

ولقد حمل خاتمی راية رأى الناضج المستنير ، انظره وهو يقول : " أنا أعتبر أن الكثير من آرائنا حول الإسلام قابلة للتغير والتبدل ، ففهم الناس للإسلام مختلف ومتباين ، ولربما ظهرت آراء جديدة تواكب الدين وتجعله معاصرا ، فخلود الدين هو فى قدرته على مواكبة العصر ، لا أن يأتى أشخاص فيعلنوا أن رأيهم فى الدين نهائى ، ويفرضوا

هذا رأى ويعتبروا كل من خالفه مخالفا للزمان . إن انقضاء الزمان كفيل باندثار تلك الآراء ، ونحن إذا اعتبرنا الدين هو تلك الآراء فإننا نكون قد حكمنا باندثار الدين " !!
واقراً له أيضاً ما يعبر عن نفس النهج ، حيث يقول : " نحن إذا كنا مقتنعين بالديمقراطية حقاً وصدقاً ، ونعتبر أن كل ما يرغب فيه الناس هو الشرعى على مستوى السلطة ، فإننا لا يمكننا عندئذ القول للناس بأن عليهم الإذعان للدولة الإسلامية إلى الأبد . نحن لا يمكننا حملهم على ذلك إذا ما رأوا رفضها وهذا أمر تلزمنا به الديمقراطية عندما نقتنع بها " .

وهذا النهج التدرجى الهادئ لم يدفع خاتمى إلى اليأس والإحباط عندما كان يرى كيف أن القوى المعادية للتطور والتقدم تعمد إلى أعوانه لتغتالهم مغنوايا أو مادييا ، حتى لقد دفع هذا صحيفة غربية مثل " الإندبندنت " البريطانية أن تصف ما حدث فى الانتخابات الإيرانية بعبارات بليغة عبر تساؤل طرحته وهو : " هل يستطيع أى شعب كسر قيوده بنعومة وأناة وثقة شديدة مثلما فعل الشعب الإيرانى فى الانتخابات الأخيرة ؟ " ، ففى رأينا أن الفضل الأكبر فى هذا يرجع لخاتمى ، إذ ماذا لو أن الرجل قد فلتت أعصابه عندما يجد بعض أعوانه يسقطون واحدا تلو الآخر وهو لا يستطيع أن يفعل لهم شيئا ؟ وماذا كان يمكن أن يحدث لو أنه دفع أنصاره إلى " الاستعجال " قبل الانتخابات ؟ ولقد رصد كثير من المحللين والمعلقين عددا من المظاهر الإيجابية فى هذه الانتخابات ، لعل أبرزها :

- النسبة الكبيرة للمشاركة الشعبية بدرجة لا مثيل لها ، حيث بلغت حوالى ٨٠ ٪ ، مما يعكس أمرين ، هما أيضا من أبرز المظاهر الإيجابية :
أولهما : حرص المجتمع الإيرانى على أن يكون له دوره الفاعل فى القرار السياسى .

ثانيهما : ثقة الناس فى أن إراداتهم لن تعبت بها أيدي العابثين من المزورين ، أو أنصار العنف ، وأن ما يختاروه سيكون بالفعل هو الأمر النافذ .
- أن التغيير قد طال نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الشورى السابق ، مما يعد مؤشرا هاما على تلك الرغبة العارمة فى التغيير ، والوعى الصادق بأن (الاستقرار) إذا كان مطلوبا بالنسبة لبعض الأمور وفى بعض الفترات ، إلا أنه يمكن أن يتحول إلى قميص حديدى يشل الإرادة الوطنية ، و " يحنط " النظام .

- المشاركة الواسعة للشباب ، فنسبتهم تصل إلى ما يقرب من ٦٥ ٪ من الشعب الإيرانى ، والتعويل عليهم أمر ينبئ بأن رياح التغيير لا بد أن تعرف مسارها لتجدد الثورة وتبث دماء الصحة والعافية فى عروق المجتمع الإيرانى ، دون الركون إلى مقولة

أن الشيوخ هم وحدهم أصحاب الحكمة ، وهم الذين حملوا على عاتقهم عبء الثورة ، فيجب أن تكون الغلبة لهم ، ذلك أن هذا المنطق يمكن أن يصيب النظام بالشيخوخة ، بكل أمراضها المعروفة !! بل إن معظم هؤلاء الشباب عمرهم من عمر الثورة ، وبالتالي فقد تشربوا روحها وعاشوا أخطأها ، وأتيحت لهم فرص التعرف على الجديد فى الأمم الأخرى ، مما يدفعهم إلى ألا تتخلف إيران عن غيرها من الأمم التى فتحت أبوابها لرياح التغيير والتجديد.

- برز دور واضح وحاسم للمرأة الإيرانية فى الحياة السياسية ، ويكفى أن نعرف أن عدد النساء اللاتى شاركن فى الانتخابات بلغ ٥١٣ ، كما ذكرت بعض المصادر ، أى ما يبلغ ٧٪ من الذين أدلوا بأصواتهم ، وتفوقت العاصمة طهران على غيرها من المناطق من حيث إقبال المرأة إذ بلغت نسبتهم فيها ١٥٪ ، ولعل هذا يكون ردا عمليا على عدد من الاتهامات التى اتهمت بها الثورة الإيرانية من حيث الادعاء بأن صفتها الدينية الإسلامية ستكون وبالا على ممارسة المرأة لحقوقها الأساسية ! ولا نستطيع أن ننسى أن نسبة النساء اللاتى أدلين بأصواتهن فى انتخابات الرئاسة كان لها دورها فى فوز خاتمی .

- ورصد فهمى هويدى خلو الكثير من الدعايات الانتخابية من تلك الشعارات الحماسية التى تنجح إلى " الإيديولوجيا " ، وبدلا من ذلك تركز على هموم الناس ومشكلاتهم الحياتية ، فإذا كانت الشعارات الإيديولوجية ضرورية فى السنوات الأولى للثورة ، إلا أن الناس لا يستطيعون أن أن يعتمدوا عليها وحدها ، وهموم الحياة تحيط بهم من كل جانب .

ولعل هذا يفسر ما نقل على لسان " على حجة قيرماتى " ، العضو البارز فى مجلس الخبراء الدينى من قوله : إذا كان البعض يعتبر أن الكنيسة هى السبب فى تحويل الإيطاليين إلى ملحدین (بسبب ما كانت تمارسه من تشدد واتشغال عن مطالب الحياة) ، فإننا نخشى أن يأتى يوم نسمع فيه نفس النغمة المرعبة من جانب مسلمى إيران . ومن هنا نتفهم حرصه على أن يدق الجرس لرجال الدين بذلك التنبيه الذكى الذى وجهه قائلا : على رجال الدين أن يسألوا أنفسهم إلى أى مدى ساهمت الثورة فى وضع مزيد من الخبز على مائدة الإيرانيين ؟!

وفى حديث لمحمد صادق الحسينى مستشار الفكر السياسى ومستشار وزير الثقافة والإرشاد الإيرانية لقطب العربى أن ما حدث إنما هو تكريس للاختيار الديمقراطى والتأكيد على أن ليست هناك خصومة بين الدين وبين الديمقراطية ، وأن هناك عوامل ثلاث كانت ضاغطة على مسار الأحداث بحيث وجب أن تتجه هذا التوجه الديمقراطى ، هذه العوامل:

١ - هموم الحكم ومتطلباته وتجربة العقدين الماضيين التى أفرزت حاجة ماسة إلى هذه المصالحة بين الدين والديمقراطية ، حيث لم يكن ممكنا المضى فى نظام الحكم بناء على مقولات تصادمية مع المدنية والديمقراطية .

٢ - حاجة الناس الطبيعية إلى هذه المصالحة باعتبار أن المجتمع الإيماني مجتمَع شاب ٦٥٪ منه تحت سن الثلاثين .

٣ - هيمنة وشيوع ظلال ثورة الاتصالات والعولمة والضغط الخارجى .

وزاد على هذا " السيد محمد على أبطحى " مدير مكتب رئيس الجمهورية بتفسيره هذا الاتحياز الواضح نحو تيار الإصلاح بأن هذا يعود إلى العلماء الذين ما زالوا متحجرين ، راكنين إلى ما ألفوا من قبل دون أن يفتحوا آذانهم لما جد على الساحة الإيرانية والعالمية .

وبعد ، فقد صدق د . محمد العوا فى تعقيب له على ما حدث فى إيران بقوله أن الشعب الإيراني ليس شعبا منزلا من السماء ، فهو شعب كأى شعب من شعوب الدنيا يمكن أن تكون له إرادة فعالة فى تسيير أموره ، وفى اختياراته السياسية ، إذا صمم على ذلك ، وارتفع مستوى وعيه حتى يستطيع أن يميز بين الغث والسمين فيما يُساق له من أفكار ، فهل تستوعب الشعوب والنظم الأخرى التى تفتقد الممارسة الديمقراطية الدرس ؟

* الأهرام ، فى ٢٤/٣/٢٠٠٠

إفلاس !!

من أبجديات التعامل مع البشر من موقع المسؤولية القيادية ، التى نعلمها للمبتدئ فى التدريس ، أن من السهل عليه أن يحقق انضباطا فى قاعة الدرس يتيح له فرصة التعليم عندما يمسك بالعصا إرهابا للتلاميذ ، لكننا نؤكد له أن ما يراه من انضباط إنما هو انضباط شكلى ، وأن الانضباط الحقيقى هو ذلك الذى ينبع من داخل التلاميذ أنفسهم ، وهذا يتأتى فقط من خلال شعور التلاميذ بغزارة وصحة المادة التى يُعلمها ، والطريقة التى يستعين بها فى ذلك التعليم ، والمعاملة الإنسانية التى يلقاها التلاميذ من المعلم ، وما يلمسونه من عدل ، وحرص المعلم على أن يكون عفيف اليد عفيف اللسان . ونضيف كذلك أن التعلم الحقيقى لا يمكن أن يتم والعصا مرفوعة أمام نظر التلاميذ . كذلك نؤكد للمبتدئ أن المعلم الذى يلجأ دائما إلى التخويف إنما هو معلم فاشل ، وإمساكه بالعصا طول الوقت إنما هو إشهار لإفلاسه ، وإعلان بعدم صلاحيته للتعامل مع البشر ، وأن أفضل مكان له هو أن يقود قطيعا من الغنم !

قفزت هذه (الأبجدية) أمام ناظرى وأنا أسمع هذه الحلقة الجديدة فى سلسلة ممارسات النظام مع هذا الشعب المسكين الذى يرى ويسمع ويشاهد أعراس الديمقراطية فى بلدان أخرى ، بينما هو يعيش فى مأتم القهر ومناحة الديكتاتورية المغلفة بقفاز من حرير ، يتيح لبعض كتبة النظام ، أرباب الأشرار والضاربين على الدفوف . . كذابى الزفة ، أن يرددوا أكذوبة مؤداها أن مصر تعيش أزهى عصور الديمقراطية ! وهاهو رئيس الوزراء يقدم الدليل الذى ما بعده دليل : مد العمل بقانون الطوارئ ثلاث سنوات أخرى قبل أن يحل موعد انتهائه بعدة شهور ، فى حركة مفاجئة ! ولم لا ؟ فالعقلية العسكرية تتعامل مع الآخر (الذى هو الشعب هنا) باعتباره القوة الأخرى المناوئة ، فلا بد من مفاجاته بهذه الحركة أو تلك ، حتى لا تكون فرصة لإجهاض الضربة المتوقعة ، أو الاستعداد لتلافيتها أو التخفيف من آثارها المدمرة .

عندما حدث ما حدث فى الانتخابات الإيرانية الأخيرة لاختيار المجلس التشريعى ، وراحت كل وكالات الأنباء وأجهزة الإعلام فى مختلف أنحاء العالم تشيد وتمدح بأنها بالفعل جرت فى مناخ ديمقراطى ، بل وسالت فى مصر نفسها أنهز مقالات عدة تسير على نفس النهج بعد أن كانت إيران تُدّعى دائما بأنها راعية إرهاب وأن القهر هو سمت غالب على النظام فيها . . عندما حدث هذا ، كان إعلانا عالميا بأن الثورة الإيرانية قد بلغت سن الرشد ، وإعلانا بأن النظام الإيرانى هو الفائز الحقيقى لأنه لم يخف من رأى

الشعبى ، ولم ير فيه عدوا يهدده ، وأنه بهذه الانتخابات قد حول كل مواطن إيرانى إلى حارس للنظام ، فالمواطنون هم وحدهم حراس النظام الحاكم إذا أراد أن يستمر بشرف ! ساعتهما شعرت بغيره شديدة ، فأيران من الدول المعدودة التى تستند إلى تاريخ طويل فى العراقة الحضارية ، ومن هنا شعر النظام الإيرانى أن من العار عليه حقا أن يستمر ممسكا بالسيف مسلطا على رقاب العباد ، وإلا فهو أسوأ خلف لخير سلف ، ومنيت نفسى بأن تنتقل عدوى الغيرة إلى النظام الحاكم فى مصر ، ثم إذا بهذه المفاجأة المحزنة حقا . . . وكم ذا بمصر من مضحكات !!

بل إن العكس هو الذى حدث ، فهذا هى ورقة التوت تسقط من على جسم النظام لتكشف عورته ، فقانون الطوارئ يتيح للسلطة القائمة صلاحيات واسعة استنادا إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وعلى الأخص وضع قيود على حرية الأشخاص فى التنقل والاجتماع وانتهاك حرمة حياة المواطنين الخاصة وحرية الرأى والنشر والبحث العلمى والأدبى والفنى ، والقبض على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم إداريا دون أسباب معقولة ، وهو ما أفضى لأن يعرف آلاف من المواطنين طريقهم إلى السجون والمعتقلات لفترات طويلة ، مع انعدام الأمل فى الإفراج عنهم ، والترخيص بتفتيش الأشخاص دون التقيد بالضمانات التى يكفلها قانون الإجراءات الجنائية ، وإهدار حق المحاكمة العادلة ، وإحلال القضاء الاستثنائى محل القضاء الطبيعى بالنص على محاكم أمن الدولة العليا والسلطات الواسعة لرئيس الجمهورية فى الإحالة إلى المحاكم العسكرية .

إن هذا النوع بالذات من المحاكم الاستثنائية واستمرار العمل بها هذه السنوات الطويلة لهو مظهر مخز حقا لحالة القهر التى يتعامل بها النظام القائم مع مواطنيه الذين يفترض أن شرعيته الحقيقية تستمد من مدى رعايته لهم . ويكفى لبيان المراد من مثل هذه المحاكم أنها تبرز على السطح أكثر قبل إجراء الانتخابات التشريعية ، ظهر ذلك قبل انتخابات ١٩٩٥ ، فبغض النظر عن الموقف من الإخوان المسلمين ، فإن إحالة عدد غير قليل منهم إلى هذه المحاكم كان حركة مكشوفة من أجل إبعادهم عن المشاركة فى الانتخابات ، وكان من المحالين إلى المحاكمة شخصيات على قدر كبير من العلم والمكانة ، لا لمجرد أن منهم أساتذة جامعات ، ولكن لأن لهم تاريخ فى الخدمة العامة وحسن العلاقة مع الآخر ، ولم يثبت على أى منهم حادثة أو قول يشجع أو يحض على إرهاب أو ينبئ بتطرف .

ولقد أتاحت لى فرص قليلة للتعامل ، مثلا مع د . عصام العريان منذ سنوات ، فما وجدته إلا دمث الأخلاق ، دعوبا على التحصيل العلمى ، متفانيا فى العمل النقابى الطبى ،

ونفس الشئ بالنسبة للدكتور محمد حبيب الأستاذ بكلية العلوم بجامعة أسيوط ورئيس نادى هيئة التدريس السابق بها ، ثم تتكرر نفس اللعبة فى الشهور الأخيرة بمناسبة الانتخابات القادمة مع عدد من القيادات النقابية رفيعة المستوى ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل بما لا يدع مجالا للشك أن النظام هو الذى يعجز عن التعامل مع " الآخر " بالجدال بالتى هى أحسن ، وأنه يعجز عن أن يقدم البديل لما يقدموه للناس ليثبت أنه أفضل منهم .

إن قانون الطوارئ ، كما يؤكد على ذلك رجال القانون وأساتذته هو قانون غير عادى ، أعد لمواجهة ظروف غير عادية ، مثل فيضان أو زلزال أو حرب أهلية ، والمفروض أنه إذا استقرت الأوضاع ولم يكن هناك أى ظرف غير عادى تمر به البلاد فإنه لا حاجة للعمل بقانون الطوارئ . والمشرع حين أصدر وشرع هذا القانون وضعه بعين الاعتبار لمواجهة الحالة التى تطرأ على الساحة ، ومن ثم فلا محل لاستمراره مع انتفاء الحالة أو انتهائها ، فذلك سمي بقانون الطوارئ . ومما يلفت النظر أن قانون الطوارئ كاد أن يصبح قانونا عاديا ، على خلاف ما أريد به أصلا . كذلك فالكثرة الغالبة من رجال القانون وأساتذته تؤكد أن ما تبغى الوصول إليه من مد العمل بقانون الطوارئ يمكنها الوصول إليه من خلال تطبيق القوانين العادية ، واستمراره هذه السنوات الطويلة أمر لا يشرف مصر ولا يشرف النظام الحاكم بأى صورة من الصور لأنه يؤكد ألا استقرار فى البلاد ، وأن النظام الذى حكم ١٩ عاما ثم لم يستطع أن يحقق الاستقرار فهذه شهادة دامغة بإفلاسه ووجوب أن يخلى مكانه طواعية واختيارا لغيره .

ألا إن ما يثير السخرية حقا هذا المنطق الذى استند إليه رئيس الوزراء فى تبرير مد قانون الطوارئ ، ذلك أن استمرار فى سوق مثل هذه الحجج فيه استخفاف بعقول الناس وكأن المصريين ما زالوا أطفالا أو جهلة على غير وعى يمكن أن يصدقوا أن مصر فى هذا تفعل ما تفعله بعض الدول المتقدمة مثل إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وألمانيا واتجلترا بأن أتاحت قوانين هذه الدول الأخذ بزمام المبادرة للمكلفين بتأمين المواطنين للحد من العدوان على أمن مجتمعاتهم ومن ثم زيادة معدلات التنمية واستقرار الأوضاع الاقتصادية وحماية المال العام من التأميم والمصادرة !

حقيقة لا أجد لدى من تعليق إلا أن أقول : لا يا شيخ ؟ !!

• العربى ، فى ١٢/٣/٢٠٠٠

خصومة يجب أن تنتهى

فى أول الخمسينيات ، عندما كانت وزارة الوفد فى الحكم ، كانت الأنباء تتوالى علينا منبئة بسعى حكومة الدكتور محمد مصدق فى إيران لأن تمتلك البلاد ثروتها النفطية عن طريق التأميم بدلا مما كان قائما من نهب غربى لها . ولما كانت مصر ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال البريطانى فى ذلك الوقت ، مثلت حركة مصدق بالنسبة لنا حركة وطنية رائعة تتحدى هؤلاء الملاحين ، فلما دعت حكومة النحاس الزعيم الإيرانى لزيارة مصر فرحت مختلف القوى الوطنية بهذه الزيارة .

كنت فى الصف الأول الثانوى (حسب النظام القديم عندما كان خمس سنوات) بمدرسة قرب باب الحديد وعرفنا أن مصدق سوف يجرى فندق " شبرد " ، قبل أن يحترق ، فى شارع الجمهورية ، فتركنا الدراسة وهرعنا لاستقباله ، ولم تكن هناك هذه الترسانات المسلحة التى تحيط الآن بتحركات المسؤولين ، ووقفت سيارة الضيف الكبير أمام الفندق ونحن نحيط بها من كل مكان هاتفين مصفيين ، واستطعت أن أحظى بلحظة نادرة من لحظات العمر فى نظرى ، وهى أن أمد يدي إلى داخل السيارة لتلمس يد الرجل ، ثم أنطلق إلى خارج الجموع أكاد أطير فرحا ، ما دامت يدي قد لامست يد هذا الزعيم الوطنى الكبير !!

منذ ذلك الوقت ، وجدت نفسى مغرما بتتبع الشأن الإيرانى ، خاصة وقد أنبأتنى القراءات البسيطة الأولى بما كان من علاقة بين العرشين المصرى والإيرانى عن طريق زواج الشاه محمد رضا بهلوى من الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق ، ثم طلاقها منه ، وتستمر مسيرة الاهتمام ، عندما أتاحت لنا الظروف دراسة تاريخ التربية الإسلامية ، فإذا بى أجد زخما كبيرا من الإسهام الفارسى فى الثقافة الإسلامية . وكم كنت أشعر بالكثير من الأسى عندما عشنا سنوات سوداء حيث استطاعت فيها قوى البغى الأمريكية أن تستدرج كلا من إيران والعراق فى أتون حرب غبية لمدة ثماني سنوات كانت نتيجتها نزيفا وخصما من قوى الأمة الإسلامية ، وإضافة لقوى البغى الأمريكية والصهيونية .

وإذا كانت هناك ظروف أدت لشكوك وهواجس لدى حكومتنا تجاه إيران فى سنوات مضت ، فقد آن لهذه الشكوك والهواجس أن تختفى كى يتحقق أمل الترابط بين مصر وإيران ، فهما من أبرز القوى الإقليمية فى المنطقة ، واستمرار الخصومة بينهما ، يعزز من شأن " الآخر " ، ويضعف من قيمة ما يحتله البلدان من موقع على خريطة المنطقة . لقد رددنا الكثير عن " الإرهاب الإيرانى " ، مع أننى كنت حريصا فى كل قضية عنف وإرهاب فى مصر أن أنتبه لعواملها والمشاركين فيها فما وجدت مرة واحدة أن

لإيران يدا فيها ! ولم نتنبه إلى المصلحتين الأمريكية والإسرائيلية في الترويج لمقولة " الإرهاب الإيراني " ، كما رددنا الكثير عن دموية النظام الإيراني وجنوحه إلى العنف في سياسته الداخلية ، فإذا بانتخابات الرئاسة الإيرانية منذ ثلاث سنوات ، ثم الانتخابات التشريعية منذ أسابيع تشهد كافة المصادر والتعليقات العالمية أنها تنبئ بممارسة ديمقراطية لا يطولها أى نظام آخر فى الأمة الإسلامية ، فماذا يبرر استمرار الخصومة القائمة بيننا ؟

هل يمكن أن يكون اسم شارع فى طهران " خالد الاسلامبولي " سببا فى خصومة بين أصحاب أعرق حضارتين ؟ وهل نسينا أن مصر وحدها دون جميع دول العالم فتحت أبوابها للشاه المطرود ؟ وهل يعرف القارئ أن الاسم الرسمي لميدان " تريومف " فى مصر الجديدة هو ميدان " الشهبانو " ؟ فإذا كنا ننظر إلى اسم الشارع الإيراني على أنه خطأ فى حقتنا ، فنحن أيضا أخطأنا فى حقهم أكثر ، والمفروض أن العلاقات بين الدول لا تتخذ منحى الخصومة على طول الخط ، أم أن إيران أكثر خطرا علينا من إسرائيل !؟

* صوت الأزر ، فى ١٧/٣/٢٠٠٠

هل هى انتكاسة فى إيران ؟

كانت الانتخابات الإيرانية الأخيرة حقا عُرسا ديمقراطيا شهد له العدو قبل الصديق ، وقد عبرنا عن هذا بقولنا أن الثورة الإيرانية قد بلغت سن الرشد ، وذلك فى مقال نشره الأهرام ، وكان من الطبيعى أن يسعد كل من تشغله هموم الأمة الإسلامية بهذا العُرس الديمقراطي الكبير حتى تدخل ألسنة المفترين فى أفواههم ، فيكفوا عن ترديد أباطيل يزعمون من خلالها أن الصبغة الدينية الإسلامية إذا تسيدت مجتمعا فلا بد أن تهرب القيم والممارسات الديمقراطية من الشباك ، ويريدون بهذا أن يزعموا تناقضا وخصوصة بين هذه القيم والممارسات وبين الإسلام ، وهو أمر ليس هناك ما هو أبعد منه عن الحقيقة ، وليس هنا مكان بيان تهافت هذا الافتراء ودحضه ، فهناك العديد من البحوث والكتب والدراسات التى تكفلت بذلك وإن كان هؤلاء يغمضون أعينهم عنها معاندة للحق ومكابرة .

لكن الأنباء التى أخذت تتراعى على مسامعنا فى الأيام الأخيرة وكأنها تتيح فرصة للمفترين أن يفرخوا أيديهم فرحا وشماتة ولسان حالهم يقول : أرايتم ؟ إتهم فى هذا المجتمع الإسلامى فى إيران لا يتحملون نتائج الديمقراطية ولا يستطيعون ، وما هم المحافظون قد بدأوا يجمعون فلول قواتهم ليغيروا على الوليد الجديد (الديمقراطية) يريدون وأده ، فإذا بتحركات تتخذ من أجل التقليل من حجم الانتصار الإصلاحى ، وإذا بإجراءات تتم لتكميم عدد كبير من الصحف ، وصل إلى ستة عشر صحيفة . . . فماذا نقول ؟

حقا أنا واحد من الناس لا أستطيع أن أخفى قلقى الشديد من مثل هذه الأنباء ، ذلك أن ثمن الممارسة الديمقراطية باهظ للغاية ، وهذه المجتمعات التى نتحاكى كثيرا بأمثلة تؤكد ممارساتها الديمقراطية لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بعد سنوات طويلة ربما وصلت إلى قرون ، سالت فيها دماء وأنفقت فيها أموال طائلة ، وهو الأمر الذى يتيح الفرصة لأعداء الديمقراطية أن يغيروا عليها إذا بدأت ممارستها فى مجتمع من المجتمعات الإسلامية ، فيصيحون ويفزعون ويصرخون زاعمين أننا لم ننضج بعد حتى نمارسها حق الممارسة ، وأنها لابد أن تكون " بالقطارة " ، وينسون أن الطريق الوحيد لتعلم القيم الديمقراطية هو ممارستها ، وأن الخوف من دفع ثمنها الباهظ اليوم لن يسقطه كدين على أى شعب من الشعوب ، فمهما طالَت السنون ، فلا بد من دفعه إن لم يكن اليوم ففدا! وعلى هذا فإنه من الوارد حقا أن تشهد الديمقراطية الوليدة فى إيران انتكاسة هنا وعقبات هناك ، وألا يستسلم أعداؤها بسهولة ، وإذا سكتوا فترة فإتما يكون ذلك لإعادة

الحسابات وتدبير أمر الخطوة التالية ، ويصبح من المهم ألا تترك فرصة للخطو إلى الوراء ، ذلك أن المجتمع الإيراني قد اقترب من اللحظات التاريخية التي تواجه كل أمة ، بحيث تتكاثر قوى التغيير والإصلاح وتترابط لتشكل تيارا ضخما لا يكون بيد القوة المناهضة أن توقف زحفه وهديره .

ولعل هذا يدفعنا إلى ألا نجارى تلك الأصوات التي تهوى التشكيك الدائم فى كل خطوة تتخذ على طريق الممارسة الديمقراطية عندما ترفع أمة إسلامية شعار التدين كمنهج ينتظم حركة المجتمع ، ونستسلم لافتراءاتها ، ولابد أن نتيقن أن الطريق ليس مفروشا بالورود والرياحين ، وأن هناك قوى لا تريد أبدا للديمقراطية أن تعرف طريقها إلى واقع مجتمع إسلامي ، ذلك أن تحققها يسقط دعاوى المفترين ، ويؤكد صدق الدعوة الإسلامية ، وهذا هو الذى يفزعهم ، ومن ثم نجد هذه الجهود المستميتة للتشكيك ، والتي لابد أن تواجهها جهود أخرى مستميتة أيضا لكن على طريق مزيد من الإيمان بالقيم الديمقراطية ، والحرص الشديد على ممارستها تأكيداً لمصالح العباد الكلية التي هي مقصد أساسى للشرعية الإسلامية .

واقدها !

كان الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري يقول : عجبت لمن يبیت جوعلنا لا يجد قوت يومه ، وجاره شعبان ، كيف لا يخرج عليه شاهرا سيفه ؟! وأنا أقول اليوم : عجبت لعربي يبيت آمنا على نفسه من غدر وخسة اعتداء وجاره الفلسطيني دمه يسيل بسلاح عدو صهيوني غادر ، وأرض قدسه تنتهك وتغتصب ، برعاية شيطان أعظم اسمه الولايات المتحدة ، كيف لا يخرج عليهما شاهرا سيفه أينما وجدهما ؟!

الدم يغلى فى عروقى ...

جسمى كله ينتفض قلعا وغضبا ...

تتوالى الصور أمامى على شاشات القنوات التلفزيونية الفضائية تمتلئ بأطفال ونساء وشيوخ يسقطون صرعى الكلاب الصهاينة ، ومروحياتهم تصب من عل صواريخها ، وجنودهم المدججين بالسلاح يقتلون ويحرقون ، ودباباتهم تسير فوق المنازل والبيوت ، وأقدام هذا الخنزير .. شارون تدنس الأقصى الشريف ، ويكون رد الفعل هو إبداء الأسف والشجب والتنديد ، لكن لا أحدا من الحكومات العربية يتحرك بفعل إيجابى ، لا نحلم بقتالهم ، ولكن نحلم بأضعف الإيمان .. خطوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مضادة غاضبة .. أو :

اتركوا الشعوب تعبر عن مشاعرهما ، فهى أصدق حسا وطنيا ولا تحاصروها بالجنود المسلحين وتمنعوها بحجة الحفاظ على الأمن ، وخشية أن تدنس عناصر إرهابية بين صفوفها ، فهذه اسطوانة مشروخة أصبحت معروفة ومكشوفة ..
لقد بدأنا طريق التنازل منذ أن وقعنا اتفاقية كامب ديفيد وقبلنا أن يُنزع سلاح سيناء ، بينما على الجانب الآخر كل ما يمكن تصوره من تسليح ..

ثم انتثنى ثوار الأمس الفلسطينيين ، والذين أصبحوا اليوم حكاما ، وبدأوا خطوات أسرع نحو التنازل فى اسلو الأولى ، ثم الثانية ، ثم فى القاهرة ، ثم فى شرم الشيخ ، ثم فى وى ريفر ، وفى الخليل ، ورضوا بهذا الوضع الحالى الذين يسمونه " السلطة الفلسطينية " ، وأنا لا أعرف حقا كيف يمكن أن يكون هناك - كما يوهموننا - مناطق محررة ، وما يسمى بالسلطة الفلسطينية ، بينما لا سيادة لها لا على الأرض ولا على السماء ؟ هل نتذكر حكاية على مراد ؟ كانت فى مطار غزة .. المحررة ، لكن الذى يملك الإنذن بالدخول والخروج هم الإسرائيليون ، ويضحكون علينا بالقول بأن المسألة " مشاركة " !

وتتازل ثوار الأمس الفلسطينيين ، حكام اليوم ، عندما قبلوا ببقاء المستوطنات ،
المأهولة بالمشحين ، بينما الأهالي الفلسطينيون لا يملكون إلا العصي والطوب !
وتتازل ثوار الأمس الفلسطينيون ، حكام اليوم ، فقبلوا بخدعة " التسيق الأمنى " الذى
لم يكن يعنى إلا الإرشاد عن قوى المقاومة الوطنية واعتقال أفرادها ، ووأد تحركاتهم
التحريرية ، ومحاصرتهم ، وتشريدهم ، وتبليغ قوى الأمن الإسرائيلى والأمريكى
بالمعلومات عنهم !

هل نسينا ما فعله جنود حزب الله فى جنوب لبنان بالإسرائيليين ؟ إنها اللغة نفسها التى
يتفاهمون بها معنا .. لغة القوة ، وليست لغة هذا السلام المزيف المغشوش ، الذين
يكذبون علينا ويقولون أنه سلام الشجعان ، بينما هو استسلام النعاج ، ومذلة الخائعين ،
وقدر المهزومين ! لو كان أمر هذا الجنوب قد ترك لحكومة ، لتكرر نفس السيناريو
الانهزامى ، ولكن الذى كان يتصرف هم أفراد شعب ، أمنوا من منع السلطة الحاكمة
لجهادهم فانتصروا ، فهل نعيد الدرس ونعى دلالاته ؟

* كتبت فى بداية أنتفاضة سبتمبر ٢٠٠٠ ولم تنشر .

حرق لبنان وإلقاء إسرائيل فى البحر!

من الأساطير التى شاعت فى الغرب واستثمرتها إسرائيل خير ما يكون الاستثمار لتبرير عدوانها المستمر على الأراضى العربية أن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر قد صرح بضرورة إلقاء إسرائيل فى البحر ، فمثل هذا القول كان من شأنه أن يوفر الغطاء لإسرائيل ، ويصبح كل ما تفعله إن هو إلا اتقاء لخطر هؤلاء الذين عقدوا العزم على إلقاءها فى البحر . وقد سعى عدد من الباحثين جادين مفتشين مختلف خطب وتصريحات الزعيم الراحل فلم يجد أثرا لهذه الأكذوبة التى تردد صداها فى معظم أجهزة الإعلام الغربية عبر سنوات طويلة

قارن هذا بالتصريح الذى صرح به ديفيد ليفى وزير الخارجية الإسرائيلية من أن إسرائيل على استعداد لحرق الأرض اللبنانية ، بل إنه لا يحاول أن يخفف من تصريحاته هذه كجرى العادة عندما تقابل باستنكار واستهجان ، فعاود بعدها بأيام ليصرح بأنه يعنى كل كلمة قالها فى هذا التصريح ، وزاد عليه بأن إسرائيل تسعى إلى دفن حزب الله ليختفى من الوجود فى مقابل تسببه فى دفن عدد من الإسرائيليين عن طريق هجماته ، لكننا لا نجد استنكارا واضحا وصرىحا فى الدوائر الغربية ، وكأن هذا لا يساوى القول بإلقاء إسرائيل فى البحر ! بل إن إلقاء الناس فى البحر أهون كثيرا - حتى لو صح زعمه - من حرقهم ، ذلك أن هناك من يستطيعون السباحة فينقذون أنفسهم من الغرق ، لكن ، ماذا يفعل هؤلاء الذين تحصدهم وتحاصره نيران الأسلحة الحديثة المفزعة التى لا تكاد تترك فرصة لأحد حتى يمكن أن يفر منها ؟!

إن أقصى ما صدر عن الولايات المتحدة هو ما أكده إدوارد ووكر مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط من أن تصريحات ديفيد ليفى " غير ملائمة " وتساهم فى زيادة حدة التوتر !! وعدم الملائمة يمكن أن يفهم على أن ذلك بسبب " التوقيت " ، وبالتالي فهو يمكن أن يكون صحيحا فى وقت آخر ! وإذا كان هذا هو تصريح " المساعد " إلا أن الوزيرة نفسها مادلين أولبرايت تجد مبررا لا لمثل تصريحات ديفيد ليفى فحسب ، بل لكثير من الغارات الوحشية الإسرائيلية فتلقى بالتبعية على حزب الله واعتباره مسئولا عن التصعيد الأخير . وعندما تكشف تصريحات أولبرايت عن مساندتها للعدوان الإسرائيلى يحاول مساعدوا ووكر أن يخفف من تصريحاتها فيقول أن التركيز لم يكن على طرف مع استثناء الآخر ، وإنما كان الهدف تخفيض مستوى العنف

• ومن الواضح أن التخفيف هنا يُقصد به عدم رد المجنى عليه اللبناني ، أما استمرار المعتدى فهذا حق مشروع فى العرف الأمريكى!

ولا يقف الأمر عند حد الأمريكيين ، فتاريخهم معنا ومع إسرائيل طويل ومعروف ولا يحتاج إلى التوقف طويلا أمامه ، لكن المصيبة الحالية هى أن تصدر تصريحات منحازة وظالمة تماما من الجانب الفرنسى الذى اتخذ موقفا أقرب إلى العدل منذ عهد شارل ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة ، وخاصة بعد عدوان يونية ١٩٦٧ ، فهامو " جوسبان " رئيس الوزراء يصرح بأن ما يقوم به حزب الله من مقاومة للاحتلال هو عمل إرهابى ! ووجه المفارقة هنا هو أن الفرنسيين بالذات لهم تاريخ معروف فى مقاومة الاحتلال النازى ، وبالتالي فقد استقر فى الضمير الفرنسى لدى كثيرين أن مقاومة الاحتلال عمل مشروع وصورة من صور النضال الذى ينبغى إن لم يؤازر ، فعلى الأقل لا يُهاجم ويُدان .

ولم تقابل تصريحات جوسبان بانتقاد من الجانب العربى وحده وإنما لاقت انتقادات كذلك من داخل فرنسا ، وإن كان هذا لا يعنى أبدا أن لم تكن هناك مواقف مؤيدة لها وخاصة من الجانب الاشتراكى . ويقال أن جوسبان بتصريحه قد تجاوز حدود اختصاصه على أساس أن رسم السياسة الخارجية هو من اختصاص رئيس الدولة " شيراك " ، وبالتالي فإنها أضرت بنهج التعايش السلمى بين القيادتين رئيس الوزراء " الاشتراكى " ، ورئيس الجمهورى " الديجولى " ، " اليمينى " ، مما قد يكون مؤشرا على احتمال أن تشهد فرنسا فى الفترة المقبلة مفاجآت . وقالت صحيفة ليبراسيون الفرنسية أن فيدرين وزير الخارجية الفرنسى همس فى أذن جوسبان عقب المؤتمر الصحفى الذى عقده مع إيهود براك مساء الخميس ٢٤ فبراير الماضى ببعض الكلمات الراضية لهذه التصريحات ، والتى سمعها الحضور لأن الميكروفونات كانت مفتوحة . وقد ندد وزير الخارجية الفرنسى السابق هورفيه دى شاريت بتصريحات جوسبان وقال إنها تسئ إلى الدول العربية وإلى دول صديقة مرتبطة تقليديا بفرنسا وهى لبنان . وقد وصف " الان جوبيه " رئيس الوزراء السابق تصريحات جوسبان بأنها كارثة لصورة فرنسا وزلة خطيرة .

لكن بعض المحللين ينفى أن تكون هذه زلة ، ويؤكد أنها صورة من صور الحسابات التى بدأ جوسبان يخطط لها استعدادا للانتخابات القادمة ، فأصوات اليهود والسيطرة المعروفة لهم على أجهزة إعلام قوية ومؤثرة معروف . ويبدو - كما يرى بعض المحللين - أن جوسبان قد أعد خطة محكمة لذلك ، فمنذ شهر واحد أعلن أمام رؤساء اللجان الإقليمية للحزب الاشتراكى حرقيا : أننا نود أن نلعب دورا سياسيا أفضل خصوصا

فى مجال السياسة الخارجية وأنا لو كنا نحكم فى ظروف أخرى لطبقنا سياسة خارجية أفضل .

وأكدت صحيفة لوفيجارو أن هذه التصريحات أظهرت انقساماً داخلياً فى فرنسا وكشف الميول الإسرائيلية لرئيس الوزراء الفرنسى . أما صحيفة ليبراسيون فقد وصفت جوسبان بالحماقة مؤكدة أن حماقته هى التى أدت إلى تساقط الحجارة فى بيرزيت فوق رأسه ، وطالبت صحيفة لا تريبيون رئيس الوزراء الفرنسى بتحمل نتيجة خطئه ومسئوليته عن تصريحاته مؤكدة أن مثل هذه السقطة لا تشرف فرنسا . وأكدت صحيفة فرانس سوار على ما أشرنا إليه من أن هذه الأزمة هى أخطر ما واجه التعايش بين الاشتراكيين والديجوليين .

وقد يكون من الغريب حقاً أن نلاحظ أن التعاطف مع إسرائيل يجئ من جانب " اليسار " الذى هو تقليدياً فى صف المستضعفين والمقهورين ، وضد حركات الاستعمار والاستغلال ، فكيف نفسر هذا الموقف ؟ ليس أمامنا إلا أن نشير إلى الحركة النشطة التى كان حزب العمل الإسرائيلى حريصاً عليها عبر سنوات طويلة ، فى أوساط الأحزاب الاشتراكية الأوروبية وتقديم إسرائيل على أساس أنها واحة التقدم فى منطقة تعيش تخلفاً رهيباً ، فى الوقت الذى كانت فيه معظم الأحزاب الاشتراكية العربية لا تقوم بمثل هذا الجهد ، وأضعف من موقفها أن معظمها إما خارج السلطة ومطارداً منها وإذا كان فى السلطة فهو لا يحمل من الاشتراكية إلا اسمها ، بينما تتبئ ممارساته فى مجموعها على أنه يسير عكس الاتجاه!

وإذا كان طبيعياً أن يشعر طلاب جامعة بيرزيت مثلاً بالظلم الفادح لتصريحات جوسبان ، إلا أننا لا نرى أن يكون رد الفعل الملائم هو قذف الرجل بالحجارة أثناء زيارته للأرض المحتلة ، فالمفروض أن الجامعة تمثل قمة من قمم الفكر والرأى ، وبالتالي فإن من القيم الأساسية فى التعليم الجامعى أن يواجه الرأى برأى آخر مساو له فى القوة ومضاد فى الاتجاه ، وأن إيمائى بحق فى أن أرى ما أعتقد فى صحته لا بد أن يترافق معه إيمائى بحق الآخر فى أن يرى غير ما أراه ، وألا أواجهه إلا بنفس الوسيلة التى يواجهنى بها ، ومن هنا نقول أنه إذا كان من حق حزب الله أن يقاوم الاسرائيليين مقاومة مسلحة ، فليس من حقنا أن نقذف من يصرح بعكس ذلك من غير الاسرائيليين بالحجارة ! أقول هذا وأنا أعلم سلفاً أن رأى هذا قد يغضب البعض ، ولكن ليس لى إلا أن أكون صادقاً فى ما أعبر عنه .

مصر المنهوبة !

" أخذ الكرياج يهوى على ظهور جيراني وأقدامهم طول الصباح ٠٠ وقد بلغ السلب والنهب بالجملة مدى يصعب تجاوزه ٠٠ إننى لمفعمة بالحزن للعذاب اليومي الذى يعانيه الفلاحون المساكين الذين يضطرون إلى انتزاع لقمة العيش من أفواه أسرهم التى تتضور جوعا ليتبلغوا بها وهم يكدحون لمصلحة رجل واحد ٠ إن مصر عبارة عن مزرعة واسعة لسيد يسخر فيها عبده دون أن يطعمهم " !

تلك هى سطور من رسالة لسيده اسكتلندية ارستقراطية اسمها " لوسى دف جوردن Lucie Duff Gordon " كانت قد جاءت إلى مصر وأقامت بها وأحببتها ، وكان ذلك فى ستينيات القرن التاسع عشر ومنها كتاب تاريخ النهب الاستعماري لمصر لجون مارلو وترجمة د. عبد العظيم رمضان تلخص مأساة تعيشها مصر منذ سنوات طويلة ، وما زالت فصول للمأساة تتكرر من فترة لأخرى مع تغير الأشخاص والأساليب والظروف !

إلى متى تظل مصر بقرة حلوبا يستنزفها اللصوص والأفاقون والمحتالون والنصابون ؟
إلى متى يكدح عموم الناس ليثرى بكدهم هؤلاء اللصوص والأفاقون والمحتالون والنصابون ؟

إلى متى تظل مصر منهوبة أموالها ، ضائعة ثرواتها ، مبددة جهود أهلها ؟
حفلت صفحات التاريخ منذ الستينيات فى القرن التاسع عشر بقصص مفزعة للنهب والسرقة تتجاوز كل قدرات التخيل وكل نوازع التشاؤم ، وكنا نفسر هذا بأن هذا النهب كان يتم على يد استعماريين أجانب ، وأذناهم من المتمصرين ، وكان هذا التفسير يزرع فى قلوبنا قدرا من الطمأنينة ، وشيئا من الأمل بأن كل هذا سوف ينتهى حتما عندما تصير مصر إلى يد أبنائها ، فتضخ الأموال فى عروق الجسم الاجتماعى تنمية وقوة تدفع بها قدما إلى حيث تستحق من مكانة تتفق وتتسق مع تاريخها الحضارى وموقعها المتميز بين العالمين ٠٠٠

لكن ، ماذا حدث فى السنوات الأخيرة ، ومقاليد البلاد فى يد مصريين ؟
إن عودة مسلسل النهب والسرقة قد أصبحت على درجة تفوق سابقتها فى عهود النهب الاستعماري ، إلى حد أن أخشى معه أن يعايرنا أبناء وأحفاد الاستعماريين قائلين :
ها قد أصبحتم تحكمون أنفسكم بأنفسكم فهل جنبتموها ما كنتم تتهمونا به من نهب واستغلال ؟ فنجد أنفسنا نتوارى خجلا من الإجابة الواجب أن نرد بها !

إن هناك العديد من المظاهر والأمثلة التي تكاد تأخذ بخناق آمالنا في حاضر يتقدم وينمو ، فضلا عن مستقبل نرنو إليه ، فعلى الرغم من كل صور الدفاع الضعيفة التي قدمتها الحكومة فسوف تظل الحقائق التي تضمنها أحد التقارير الهامة حجة قوية على الفساد القائم ، وهو التقرير الذى أعده كل من سميحة فوزى وأحمد جلال عضوى مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية ، واحتل التقرير الفصل الثانى من دراسة شارك بها فى منتدى دول البحر المتوسط ومركز القاهرة للدراسات ، وتضمنت الدراسة أن الرشاوى تعد من المشكلات الصعبة التى تقف فى وجه القطاع الخاص ، وأن هذه الرشاوى تحصل عليها جهات رسمية .

ولعل هذا هو ما جعل جهات مسئولة تشدد على ضرورة خضوع بنود النفقات السرية فى الموازنات الحكومية لرقابة مالية وفنية ، وكانت تقارير قد أشارت إلى أن هذه البنود السرية لا تخضع لرقابة وإنما يكتفى بشأنها بمذكرات مالية مختصرة ، مما كان يفتح الباب على مصراعيه لأن تذهب فى وجوه الله أعلم بمدى ضرورتها للعمل العام .

ويؤكد د. يوسف بطرس غالى على حقيقة مؤسفة وهى أن كل جنيه تدين بها الحكومة داخليا يكلفها ٢٠ ٤ قرشا كى تقوم بسداده ويرجع هذا إلى الفوائد وتكون النتيجة أن تتراكم الديون التى تقدر بأكثر من ١٧٠ مليار جنيه دين داخلى ، لها دور كبير فى هذا الشح الخطير للسيولة فى السوق المالى ، مما انعكس بشكل واضح على حالة من الركود الاقتصادى يلمسها كل مواطن ويذوق مرارتها بالدرجة الأساسية عامة الناس ، وأصحاب المشروعات الصغيرة ، والمحلات التجارية ، نظرا لأن هذه الأعمال هى مصدر رزقهم الوحيد ، بينما يستطيع كبار رجال الأعمال أن يعوضوا ما يحدث من ركود فى مجال من مجالات أخرى .

وتشير نشرة Business Monitor International ، التى تعد دليلا دوليا لرجال الأعمال ، فيما نقلته الأهلالي إلى أن توزيع عائد الإصلاح الاقتصادى قد انحاز إلى جانب القادرين الأغنياء على حساب الفقراء ، الذين هم الجبهة الكبرى من الشعب ، ومن مظاهر هذا أن نصيب أفقر ٢٠ ٪ من السكان من الناتج المحلى الإجمالى هبط من ٣,٩ ٪ إلى ١,٧ ٪ فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ ، بينما ارتفع نصيب أغنى ٢٠ ٪ من السكان من ٤١ ٪ إلى ٤٦ ٪ فى الفترة نفسها .

ومنذ أيام فقط أعلن رسميا عن أن محمود وهبة رجل الأعمال المصرى المقيم فى الولايات المتحدة قد " لطش " أكثر من ثلاثمائة مليون جنيه من البنوك المصرية ، قروضا لن تعود ، وهذا المبلغ إنما هو حلقة من سلسلة متصلة أصبحت بابا شبه ثابت فى الصحف ، وكان أموال البنوك كلاً مباح ، مع أنها نقودى ونقودك ، وليست نقود

الدولة ، وبذلك يتضاعف ما كان يفعله أصحاب شركات توظيف الأموال أمام هذه الظاهرة الجديدة ، وفي هذا السبيل لا بأس من أن تشهد الأوراق شركات وهمية لتسهيل النهب من أموال البنوك ، وهذا النهب غالبا ما يتم عن طريق تسهيلات لا بد لها من ثمن أيضا ، وثمان عال !!

وقد يتهمنا البعض بأننا نبالغ ونقدم صورة سوداوية غير حقيقية ، لكن هذا الاتهام يتهاوى بسرعة عندما تقرأ معنا ما نقلته الأهالي من حديث لنائب في مجلس الشورى لا يمكن أن يعد من الذين يروجون الشائعات التى تنال من سمعة الدولة ، وهو د. عبد العظيم رمضان حيث قال أن هناك سفها شديدا فى الإنفاق الحكومى ، وأن هناك عددا من النصابين يطلقون على أنفسهم اسم رجال الأعمال ، وتحت هذا المسمى يسرقون أموال البنوك عبر معاونين لهم فى نفس هذه البنوك ! وزاد نائبنا على ذلك بقوله أننا لم نعرف كم من الأموال تمت سرقتها فى مصر حتى الآن ، وطالب الحكومة بأن تحدد فى ميزانيتها نسبة المبالغ التى ستتم سرقتها لأن من حق الشعب أن يعرف كم من أمواله سيتعرض للنهب !!

كذلك اعترف سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال نفسه بإسراف رجال الأعمال فى الاقتراض من البنوك لتمويل المشروعات الاستثمارية والاستيراد ، وأشار إلى بعض التجاوزات من رجال الأعمال والعاملين فى البنوك للحصول على التسهيلات الائتمانية . وإذا كانت الدولة تسعى إلى أن تحصل ما يصل إلى ١٨ مليار جنيه من ضريبة المبيعات ، فإن من المعروف أن المستهلك هو الذى يتحملها ، وأن الجمهرة الكبرى من المستهلكين هم فقراء الناس ومتوسطيهم ، هذا فى الوقت الذى قدرت فيه الضرائب المستحقة على الأغنياء ولم تصل إلى خزانة الحكومة بما لا يقل عن ١٧ مليار جنيه ، وهكذا يسرق الأغنياء المليارات ليدفع الفقراء مليارات أخرى بدلا منها ، ولو كان هذا يعود على الفقراء بالخير العميم لكان فى الأمر ما يبرره ، لكن تظل نوعية الحياة ذات المستوى الممتع من نصيب الأغنياء الذين لا يدفعون ويسرقون ، ويحرق منها الفقراء الذين يدفعون دماءهم وحياتهم عرقهم .

* العربى ، فى ٣٠/٤/٢٠٠٠

خرافة السلام تحت المظلة النووية

ماذا يمكن أن تقول فى شخص رضى بأن يكون بينه وبين آخر تصالح ، وهذا الآخر يملك مدفعا رشاشا بينما هذا الشخص لا يملك إلا عصا ؟
من المرجح أن تصف هذا الشخص بالسذاجة والغباء ، وربما تذهب بك الظنون إلى ما هو أبعد من ذلك فتقول أنه قد يكون عميلا للطرف الآخر ويتظاهر أماننا بأنه ساذج وغبى !

وأنا شخصا يكاد التفكير يلف حول عنقى ليخنقتى حيرة أمام هذا الذى أراه أمامى على ساحة السياسة العربية من حيث الموقف من دولة العدو الصهيونى وهذا الحديث الذى لا ينقطع عن جهود السلام معها ، وزيارات هنا وزيارات هناك ، ومفوضون يأتون ويذهبون ، ومعاهدات واتفاقيات تبرم ، واجتماعات تعقد رافعة هذا الشعار المؤسف ، بل والمحزن المخزى ، لا أقول هذا وصفا لمبدأ السلام نفسه ، ولكن للموقف الذى يقع تحت رايته ، وكيف نسخر من السلام ، وتحية الإسلام المعروفة هى : السلام عليكم والرد عليها هى : وعليكم السلام !؟

ودعونا اليوم نعمن النظر فى واحدة فقط من معطيات الموقف ..
فقد أكدت الأنباء منذ سنوات غير قليلة امتلاك إسرائيل السلاح النووى ...
كذلك من المعروف أن لا دولة عربية تملك مثل هذا السلاح ..
فهل يستقيم أن يكون هناك سلام بين الطرف الأول والطرف الثانى ؟
فى أول الستينيات ، وبعد مواجهات مؤسفة بين الصين والهند ، كانت فيها الهند هى الطرف الضعيف ، قال نهرو أن لا قيام لدولة يمكن أن تدعى أنها مستقلة إذا لم تمتلك أمرين اثنين ، أولهما غذاءها ، وثانيهما : السلاح !
وراحت الهند منذ ذلك الوقت تخطط كي تمتلك القنبلة النووية ، وتحقق لها ما تريد فى أواسط السبعينيات .

ولما كانت هناك مواجهات مستمر ، وعداء دائم بين كل من الهند وباكستان ، فقد صرح ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان الأسبق بأن الباكستانيين سوف يأكلون العشب ، من أجل أن يحصلوا على القنبلة النووية ، وإلا فإنها لن تشعر بلحظة أمان واحدة طالما امتلكت عدوتها الهند هذه القنبلة ، بينما لا يتوافر ذلك لباكستان .
وحذر كسنجر ، ثعلب السياسة الأمريكية الشهير ، "بوتو" من ذلك وإلا فإنه قد يدفع حياته ثمنا لذلك ، ولم يرضخ بوتو ، وتحققت نبوءة الثعلب الأمريكى ، ولكن ظلت باكستان تجاهد ، وهى البلد الفقير ، حتى استطاعت بالفعل أن تعلن عن امتلاكها للقنبلة

عام ١٩٩٨ ، وراح فلاسفة السلام فى بلادنا يسخرون من بلد لا تجد أحيانا الخبز الذى يكفى سكانها ، وتصنع قنبلة بمئات الملايين من الدولارات !
ربما يقول البعض أنه لو كان هناك تصالح وولام بين الهند وباكستان لما احتاجت باكستان أن تملك هى الأخرى القنبلة ، وتوفر ثمنها لغذاء المواطنين ، لكن هذا تحليق فى أجواء خيال مفارق لحقائق الحياة التى تقول بأن المنطق الذى يقوم على امتلاك القوة هو المنطق الوحيد الذى يفرض السلام !

هل يمكن أن نستدعى إلى الذاكرة حالة العالم قبل انهيار الاتحاد السوفيتى ؟
كان هناك ما اصطلح على تسميته بتوازن الرعب النووى ، ولولا هذا ، لحاول أحد الطرفين أن يقضى بالقوة على الطرف الآخر .

ولابد أن ينهض من يقول أن هذه المواجهة كلفت الإنسانية أموالا يصعب حصرها فى إنتاج أسلحة الدمار الشامل كان أولى بها أن تتفق على الصحة والتعليم والتنمية ، فنقول ، أن هذا صحيح ، لكن ماذا يفعل طرف أمام طرف آخر يملك سلاحا من تلك الأسلحة المخيفة ؟ لابد أن يسعى هو الآخر لامتلاكه ؟

كذلك فقد يقول البعض أن إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والتصالح معها ومصادقتها سيجعل الخوف من امتلاكها السلاح النووى فى غير محله ، لأنه لن توجهه إلى من أصبحوا أصدقاء وأحبابا ، والسؤال الذى يقفز أمامنا على الفور : وإذا ما أصبحنا أصدقاء أحبابا ، فلماذا تصر هى على أن تملك هذا السلاح ؟ وفى وجه من تريد أن توجهه ؟

هل نسينا كيف كان الموقف عندما كان السادات مجتمعا مع مناحم بيجين ، وقد أصبحا أصدقاء وأحبابا ، ثم إذا بالطائرات الإسرائيلية تقذف المفاعل النووى العراقى وتدمره ؟
كيف لم يخطر على بال المفاوضين المصريين من قبل ، وكذلك كل مفاوض عربى آخر بعد ذلك أن يثير مسألة امتلاك إسرائيل السلاح النووى حتى يقوم السلام بالفعل على أسس راسخة ، وقواعد صادقة ؟ ألم يشترطوا أن تكون هناك مناطق شاسعة من سيناء منزوعة السلاح ، وهى أرض مصرية ، ودعك من أننا لم نشترط أن تكون مناطق لديهم مجاورة لنا أيضا منزوعة السلاح ، ولكن ألم يكن من الأوفق أن نشترط نحن كذلك ما يمكن اشتراطه بالنسبة للسلاح النووى ؟

وفى المؤتمر الأخير للأمم المتحدة لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى (NPT) قال إفرام سنيه مساعد وزير الدفاع الإسرائيلى إن إسرائيل سوف تواصل سياستها الخاصة بالتعتيم النووى رافضا بذلك الكشف عن قدرات إسرائيل النووية ، وقال أنه واثق بأن الولايات المتحدة سوف تساند إسرائيل خلال المواجهة المتوقعة بين إسرائيل

والأطراف الأخرى خلال المؤتمر . وكشف أفنير كوهين مؤلف كتاب (إسرائيل والقنبلة النووية) عن أن الدولتين وقعتا تفاهما فى عام ١٩٧٠ - لا يزال قيد التنفيذ حتى الآن - بأن تتجاهل الولايات المتحدة الترسانة النووية الإسرائيلية ما دامت إسرائيل تحافظ على تعهدها بعدم إجراء تجارب نووية .

كذلك نقلت الأنباء أن تسفى شتاوير المستشار السياسى لإيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلى يحتفظ فى خزانته برسالة كان الرئيس الأمريكى كلنتون قد أرسلها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق بنيامين نتنياهو ، مضمونها أن الولايات المتحدة تعد بالمحافظة على قدرة إسرائيل الردعية الاستراتيجية ، وأن تلك المحاولات التى تبذل من أجل إخضاع القوة النووية الإسرائيلية للرقابة لن تنال من هذه القوة ، وفقا لرسالة مراسل الأهرام فى غزة (محمد أمين المصرى) .

وفى أحد أعداد صحيفة " هآرتس " الإسرائيلية انتقد (روبين بدهستور) فى مقال له بعنف إسرائيل على أساس أنها الدولة الديمقراطية (كذا) الوحيدة فى العالم التى لا يجرى فيها على الإطلاق مناقشة السياسة النووية ، إذ يظل هذا الموضوع داخلا فى دائرة المحظور ، بينما يحدث العكس فى كل من الهند وباكستان ، إذ تجرى كتابات ومناقشات حول سياسة كل منهما فى هذا الشأن .

وفى مؤتمر الأمم المتحدة المشار إليه قال دانييل بليش مدير مجلس المعلومات الأمنية الأمريكى البريطانى ، الذى يراقب إحراز المؤتمر تقدما ، أن الولايات المتحدة وافقت لأول مرة على السماح للمؤتمر الدولى بإنشاء لجنة فرعية للتعامل مع القضايا النووية الإقليمية بما فيها منطقة الشرق الأوسط . وأوضح الخبير البارز أن الولايات المتحدة وجدت نفسها فى موقف لا تستطيع الدفاع عنه فى الوقت الذى تدفع الهند وباكستان لمناقشة هذه القضية .

* العربى ، فى ١٤/٥/٢٠٠٠

قيصر روسيا الجديد !

• • وأخيرا تحقق لقيصر روسيا الجديد " بوتيـن " النجاح فى تنفيذ السيناريو الكبير وثبتت جالسا على مقعد الرئاسة ليكون الرئيس الثانى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وكان الثمن المدفوع هو هذا الدمار المفزع الذى تم على يد قواته لمعظم أنحاء الشيشان ، وآلاف القتلى وأضعافهم من الجرحى ، وكأن هذا الشعب المسكين قد كُتب عليه ، عبر العديد من العقود ، أن يدفع الثمن غالبا لما يحصل عليه غيره ، ولا يكون نصيبه إلا التشريد وأتهر من الدماء تجرى ! إن ما حدث عبر الشهور الست الماضية إن هو إلا سيناريو يكرر ، فى توجهه العام ، ما سبق أن حدث من قبل • • •

فى المنطقة المحصورة بين البحر الأسود وبحر قزوين ، توجد منطقة القفقاز ، تلك المنطقة التى تتميز بمميزات استراتيجية على جانب كبير من الأهمية ، فهى تتوسط بين أوربا وآسيا ، بحيث يمكن أن تكون وساطة اتصال ، وحاجزا فى آن واحد بين القارتين ، فضلا عن تجاورها مع بلدين إسلاميين كبيرين ، وهما إيران وتركيا ، بالإضافة إلى ما أصبح معروفا الآن عما يحمله باطن بعض مناطقها من بحار من النفط ، تلك السلعة الاستراتيجية التى ستظل فترة طويلة محركا أساسيا للدول الكبرى •

وعلى هذه الأرض نفسها عاشت عدة شعوب وقبائل تميز كل منها بخصائص لغوية وعرقية تفرقه عن غيره ، لكن هذا لم يمنع بطبيعة الحال أن يكون بين هذه الشعوب والقبائل صور عدة من التعاون بحكم ما كان بينها من جوار جغرافى ، وتشارك فى عدد من العادات والتقاليد والمصالح • وفى حوالى القرن السابع الميلادى أدركتها الفتوحات الإسلامية لتشكل إضافة هامة للأمة الإسلامية ، وإن أضاف هذا لشعوب القفقاز عامل امتحان وابتلاء كان لابد أن تواجهه بعد ذلك بقرون ، وما زال !! لكن هذا لا يجعلنا نغفل حقيقة تاريخية تؤكد أن هذه الشعوب قد استطاعت أن تتمتع بصور من الاستقلال زرع فى نفوس أبنائها نزعات الاعتزاز بالذات والتشوف للحرية •

لكن نعيم الحرية واستقلال كان ينتظرهما الدب الروسى القيصرى الذى كان قد بدأ يقوى ويمتد امتدادا سرطانيا إلى هذه المنطقة فى ظل غفلة الدولة العثمانية وانشغال الدول الكبرى الغربية بتوسعاتها الاستعمارية ، واستطاع الدب الروسى أن ينقض على شعوب القفقاز ، وإن لم يكن هذا الانقضاض سهلا ، إذ لم يتم إلا بعد سنوات طويلة من الحروب الدامية •

وعندما ارتفعت راية البلشفية على الأرض الروسية ، وراحت معاول البلاشفة تطيح بكل أركان ومقومات الحكم القيصري توقعت شعوب القفقاز أن ينالها بعض الخير من الشعارات المرفوعة منادية بالحرية والاستقلال للمظلومين والمقهورين ، لكن هذه الأملات والأحلام تبخرت عندما أحكم البلاشفة قبضة أيديهم على البلاد ، إذ راحوا هم أيضا يقضمون الكثير من المناطق المجاورة ، زيادة على ما كان تحت يد القياصرة ، مسمين الأمور بغير أسمائها ، إذ سموا هذا تحريراً للشعوب ، وتعددت الأسباب والموت واحد لمثل هذه الشعوب القفقازية .

وكانت ذروة المأساة حقاً ما تم أثناء الحرب العالمية الثانية على يد ستالين بصفة خاصة ، وكانت المناسبة هي الهجوم الأملاتى على الاتحاد السوفيتى الذى بدأ فى صيف عام ١٩٤١ ، فإذا بأوامر ستالين تقضى بحركة تهجير ونفى جماعى لعشرات الألوف من شعوب وقبائل المنطقة ، مثل شعوب القرتشاي والكالمك والشيشان والإنغوش والبلكار وتتار القرم ، المسخيتيين ، وألمان الفولغا الذين اتخذ منهم ستالين شماعة يعلق عليها جريمته التاريخية الكبرى ، حيث اتهمهم بالتعاون مع القوات الهتلرية ، وكان هذا النفى فى الفترة بين عامى ٤٣ و ١٩٤٤ ، وتستطيع أن تتصور ما يصعب حصره من صور العذاب والتشرد والجوع والعري والفاقة التى واجهها عشرات الألوف من المنفيين .

ويشاء حظ أحد هذه الشعوب العاثر أن يتكرر معها سيناريو دموى آخر . . . فعقب سقوط الاتحاد السوفيتى كان من الطبيعى أن تتطلع شعوب القفقاز ، مثلها مثل غيرها من الشعوب التى التهمها الاتحاد السوفيتى ، إلى الحرية والاستقلال ، وتحقق هذا للبعض دون البعض ، وكان من هذه الشعوب شعب شيشانيا ، لكنه استطاع بعد حرب ونضال مدة عامين من عام ٩٤ إلى عام ١٩٩٦ أن يحصل على مقدمات الاستقلال ، حيث استطاع ، وهو الشعب الصغير الفقير أن يلحق هزيمة نكراء بجيش قوة من قوى العالم العظمى .

وإذا كنا نؤكد على حق هذا الشعب فى التحرر والاستقلال ، حيث أن هذه المنطقة لم تكن أصلاً جزءاً من الدولة الروسية ، بل هى أرض مفتصة ، كما تؤكد على ذلك كل الوقائع التاريخية ، إلا أننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن عدم التوفيق الذى صادف تقدير قادة الشيشان لتحركهم عام ١٩٩٩ ، فقد كانت روسيا تعاني من صور كثيرة من " مافيا " جديدة راحت تنتهز " الانتفاخ الجديد " لتتهب وتثرى ثراء فاحشاً ، وقيادة مضطربة تكاد الخمر تطيح فى أغلب الأوقات برأسها ، وغصة فى حلق قادة الجيش الذين لم يكن سهلاً عليهم أن تمر هزيمتهم السابقة هكذا بسهولة ويسر ، بل ظلوا

يتحينون الفرص ليستعيدوا ما فقدوه من كرامة ويرفعوا رؤوسهم مرة أخرى ليقولوا للعالم : نحن هنا !

كذلك فقد تواترت أنباء طوال الفترة الماضية عن مسلك يتسم بقدر من الغلو الدينى ، الذى قد لا يكون مناسباً بحكم المتغيرات القائمة ، ويتيح الفرصة لمن يريدون الصيد فى الماء العكر وينددون بالحكم الذى يرفع شعار الدينى ، وعلى سبيل المثال ، فلا شك أن الحدود ركن هام من أركان الشريعة الإسلامية ، لكن المبادرة بتطبيقها فى بدايات بناء الدولة يترك انطباعاً بأن هذا الدين لا يهمه إلا هذه الصور الحادة من العقاب البدنى ، بينما كان من المفروض أن تتجه الخطوات الأولى لبناء المجتمع نحو التنمية والتعليم ، وتوفير المقومات الأساسية للمجتمع المسلم ، من قوة علمية واقتصادية وتكنولوجية ، والاتجاه الذى سار عليه الشيشان أتاح الفرصة للقوى المعادية أن تسحب الكثير من صور التعاطف والتأييد السابقة .

ثم يزداد التقدير سوءاً بتحريك الشيشان لتحرير داغستان ، مما كان لابد معه أن يتحرك الروس لتحجيمهم وإفشال خطتهم ، وكان من المتوقع أن يكون الإصرار الروسى هذه المرة أضعاف المرة السابقة ، ثم يغريهم نجاحهم فى إبعاد النيران الشيشانية عن داغستان أن يواصلوا المسيرة إلى داخل شيشانيا نفسها ، ومثلت الضغوط الخاصة بالانتخابات الرئاسية عاملاً حاسماً فى المسألة كان من الضروري أن يحسن الشيشان حساباتهم فى ضوءها . إن الاستقالة الدرامية ليلتسين فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٩ وتفويض رئيس الوزراء الجديد " بوتين " كانت مؤشراً على سيناريو لم يكن عسيراً التنبؤ بخطوطه العامة ، إذ لابد أن تتحول المسألة بالنسبة لبوتين إلى قضية حياة أو موت ، حيث أن انتخابات الرئاسة فى مارس عام ٢٠٠٠ . وتحقق ما كان متوقعاً . . . أن تشتد ضراوة القصف والتدمير والترحيل والتشريد والقتل للشعب الشيشانى ، ومن ثم يبدو بوتين باعتباره المنقذ والرجل القوى الذى حل محل سلفه المريض العاجز ، ويقف الغرب وراءه فى كل هذا ، فيلتسين كان قد أصبح ورقة محروقة ، وسياسته الخرقاء نشرت اليأس والقنوط بين الروس ، وجعلت الكثيرين يتمنون العودة إلى الشيوعية ، فكان لابد من تغييره ليحظى رجل قوى ينقذ النظام الجديد حتى لا يرتد إلى الشيوعية ، وبوتين باعتبار خبرته " المخابراتية " مثل الرجل المناسب فى الوقت المناسب تماماً .

* العربى ، فى ٩/٤/٢٠٠٠

اغتيال شعب !

سيجف التراب على قبرى .

أماه يا أماه

وسوف تنسينى .

وسوف يتماوج العشب الكثيف فوقى .

يا أبتاه يا أبتاه ،

ولن تأسى على مؤتى ،

وعندما تجف الدموع من عينيك السوداوين ،

إذا لم يثار لى أحد . .

تلك أجزاء من " أنشودة موت " شيشاتية من زمن بعيد ، يحفظها الكثير من الشيشاتيين ، ذلك أن ما لاقوه فى نهاية القرن العشرين على يد الروس ، لم يكن إلا حلقة واحدة من سلسلة متصلة الحلقات بدأت ربما منذ القرن العاشر الميلادى على أرض تلك المنطقة التى عرفت " بالقفقال " ، وهى ذات صفحات دامية محزنة ، ما أن أخذت أقلبها إلا وشعرت فى التو واللحظة وكأن جبالا من الأحزان والمآسى قد أخذت تتراكم فوق صدرى ، قد يخفف من ثقلها أن يجد الإنسان آخرين يشاركون ، ولو بالوعى ، فى فهمها وتقدير ما أدت إليه فى حاضرننا المعاصر من تداعيات ، مما دفعنى دفعا لأن أكتب هذه السطور أملا أن تكون مجرد إطلالة للقارئ من خلال بعض الفقرات على ملحمة تملأ مئات الصفحات من عشرات الكتب .

والقفقال منطقة تقع بين البحر الأسود ، وبحر قزوين ضمت عددا غير قليل من الشعوب والقبائل مثل القرتشاى ، والكالمك ، والشيشان ، والإجوش ، والبلكار ، وتتار القرم ، المسيبيين ، وألمان الفولجا ، والدارسون لجغرافية القفقال يستطيعون أن يلاحظوا بكل سهولة أنها بلاد جبلية فى الأساس ، وسكانها جبليون ، نظرا لأن السلسلة العظيمة الوسطى من الجبال كان لها السيطرة والتأثير الأكبر على كافة المظاهر الطبيعية الأخرى ، مما كان له دوره فى إكساب السكان شخصية تتسم بالكثير من الشجاعة والصبر ، والتمرس على استمرار النضال والاستخدام الأمثل للحواس ، والقدرة على تحمل العديد من قسوة الظروف الطبيعية . لكنها فى الوقت نفسه حرمت شعوب هذه المنطقة من فرص الاتحاد ، ففى الأزمنة القديمة ، حيث لم يكن هناك من الوسائل ما يتيح فرص الاتصال كانت الفرصة لأن تعيش كل قبيلة ويعيش كل شعب باعتباره كيانا قائما بذاته .

ورغم وعورة الطرق وارتفاع الجبال فقد استطاع الإسلام أن يصل إلى المنطقة ويدخل الكثيرون في دين الله أفواجا .

وشيشانيا اسم أطلقه الروس على تلك المنطقة التي يحدها شرقا نهر سولاك soulak ، ومن الغرب نهر سوندجا الأعلى Soundja ، ومن الجنوب تلامس حدودها مناطق جبلية يسكنها أقوام آخرون . وكانت شيشانيا تتميز بوجود غابات كثيفة ذات الأنهار الصغيرة المتعددة العميقة السريعة ، وقضت هذه الطبيعة نفسها ، طوال قرون بأن يعيش سكانها على ضفاف هذه الأنهر في صورة قرى صغيرة كثير منها منعزل عن الآخر ، لكنها من ناحية أخرى زرعت في الشخصية الشيشانية النزعة إلى الاستقلال والرغبة في الدفاع عنه وعن حريتها مهما مرت السنين ، بل والقرون ، مع القدرة على ذلك .

وتروى بعض التقاليد الشعبية أن الشيشان ينحدرون من سلالة بطل أسطوري ؛ اسمه (توربالو نوختشو Turpalo-Nokhchou) ، وتوارث القوم أنشودة عنه ، استمرت حتى الآن كان مما جاء فيها :

كالشرر المتطاير من الفولاذ

اتحدروا من سلالة توربالو- نوختشو

ولقد ولدنا في الليل

عندما ولدت الذئبة جراءها

ولن نفقد مجد اسم أبينا توربالو - نوختشو .

ومن المحاولات المبكرة للغزو الروسي لمنطقة القفقاز ، حملات بطرس الأكبر في الفترة بين عامي ١٧٢١ و ١٧٧٣ ، إذ ما أن شعر بتأمين جانب السويد التي انتصر عليها ، حتى اتجه بناظريه إلى الشرق والجنوب بحجة فتح طريق تجارى إلى الهند ، وتولى هو أمر القيادة بنفسه ، وشجعه على ذلك أن إيران كانت تعيش فترة اضطرابات سيئة من تاريخها بسبب الغزو الأفغانى لها ، حتى لقد انتهز الأتراك الفرصة لقضم بعض الأراضي الإيرانية ، لكن هذا أفزع بطرس خوفا من ألا يجد الطريق مفتوحا أمامه للتجارة مع الهند ، فكان عليه أن يحد من جهد الأتراك ، وذلك عن طريق احتلال العديد من المناطق الساحلية على بحر قزوين .

وعلى الرغم من ضخامة حملات الغزو الروسية وقسوتها فالأمر لم يثن قوى المقاومة في القفقاز عن استمرار الكفاح ، وهناك العديد من الصور والمظاهر الدالة على ذلك لعل منها هذا الشيخ الشهير الذى ظهر فى أوساط ثمانينيات القرن الثامن عشر باسم الشيخ منصور ، فهو من أوائل من نادوا بالجهاد المقدس ضد الروس ، وهو شخص

غريب تضاربت الأقوال فى أصوله ، لكن هناك روايات تقول أنه كان من تتار أورنبيرج وتلقى علومه فى بخارى ، لكن هناك تقارير عسكرية روسية تقول أن (ألدى) فى شيشانيا هى مسقط رأس الشيخ منصور ، وأنه درس القرآن فى داغستان ، واستطاع هذا المناضل أن يجمع حوله آلاف المناضلين ضد الاحتلال الروسى ، مغلفا حركة المقاومة بالمفاهيم والاتجاهات والشعارات الدينية الإسلامية مما كان له أثره فى شحذ الهمم ، لكن الآلة العسكرية الروسية ذات القوى البشرية الكثيفة والعتاد الكثير ، قياسا إلى الإمكانيات المحدودة لقوى المقاومة عتادا ومالا وبشرا ، لم تستطع أن تمنع بطش الاحتلال تماما .

وفى العام ١٨١٦ يلمع نجم قائد عسكرى روسى ذو بأس شديد هو (يرمولوف Yermolof) استطاع أن يعزز أقدام الروس فى القفقاز ، حتى لقد أثر من شعر (بوشكين Poushkin) ما يعبر عن شعور الروس بالاعتزاز بهذا القائد ، وذلك فى قصيدة يقول فيها :

أيها القفقاز طأطئ

رأسك الثلجى ، وأخضع

إن يرمولوف قادم !!

وأصبح الرجل بطلا قوميا روسيا يحيطونه بأكاليل الغار ، دون أن يبصر أحد شلالات الدم الشيشانى التى أراقها ، تماما ، مثلما حظى (بوتين) بالفوز الكبير برئاسة روسيا عندما وقف على القمة المؤلفة من جماجم ألوف الشيشان فى الأسابيع القليلة الماضية ! وعندما استطاعت روسيا أن تحرز النصر فى حرب القرم وعقدت معاهدة أدرنة سنة ١٨٢٩ شعرت أن يدها قد أصبحت طليقة فى القفقاز بعد أن كانت كل من إيران وتركيا تناوئها ، فضلا عما كانت حركة المقاومة تستمد منها من طاقات مادية تساعدها . لكن جذوة المقاومة بعد فترة هدوء تستعيد توقدها ، وتأتى هذه المرة عن طريق حركة دينية عرفت باسم (المريديّة) ذات طابع صوفى ، ما لبثت بعد فترة أن اكتست طابعا سياسيا . ويعتبر (المولا محمد) هو مؤسس هذه الحركة الدينية السياسية ، واستطاع عن طريقها توحيد السكان المسلمين فى داغستان وشيشانيا ، فى الكفاح من أجل الحرية والحفاظ على الكرامة الوطنية ، وإن لم يتول القيادة الفعلية .

وكان الروس يكررون فى كل مرة صورا من التوحش والبربرية ضد سكان القفقاز ، مما كان لابد معه أن تشتعل مشاعر العداء ضدهم ، إذ لم يعاملوا هؤلاء السكان معاملتهم باعتبارهم ضمن سكان روسيا ، إذا كانوا يزعمون أنها أصبحت جزءا منها ، وهو نفس الموقف الحالى ! هذا فى الوقت الذى كان فيه الدعاة الدينيون من المريديين يبرزون

إلحاح الشريعة الإسلامية على قضية المساواة بين الناس ، الفقراء منهم والأغنياء ، وكان الروس فى المقابل يزعمون أن هذه الحركة إنما هى حركة تعصب دينى ! وبرز زعيم مسلم يقود حركة المقاومة هو (غازى مولا) الذى ولد فى حوالى عام ١٧٩٣ ، وتعلم اللغة العربية ، وكان رفيقه فى الكفاح ذلك القائد الأسطورة (شامل) المولود عام ١٧٩٧ ، ورغم بسالة المقاومة وشراسة دفاعهم ونجاحاتهم المتكررة ، بحيث لاح لهم الانتصار ، إلا أن الروس استطاعوا فى نهاية المطاف أن يعيدوا ما تعودوه عبر توالى القرون من فظاظة فى الإغارة وأساليب سفك الدماء والوحشية بحيث يدحرون المقاومة .

وتشير لنا الصورة التى رسمها قلم أديب روسيا الكبير تولستوى إلى الكثير من الصلابة الشيشانية الأنغوشية ، فى روايته (الشيخ مراد) يصف إحدى غارات الجيش الروسى على قرية شيشانية ، إذ تحرق البيوت والأشجار والقش ، ويقتل الأطفال ، وتلوث النافورة ، ويدنس المسجد ، وعندما يعود الشيشان من الجبال التى اعتصموا بها ، لم يتحدث أحد عن كراهية الروس ، فالشعور الذى كان يساور جميع الشيشان ، من أصغرهم إلى أكبرهم سنا ، كان أقوى من الكراهية ، إنه لم يكن شعور كراهية لأنهم لم يعتبروا هؤلاء " الكلاب " الروس بشرا ، بل كان شعور نفور ، واشمئزاز وحيرة من هذه الوحشية غير المعقولة لهذه المخلوقات بحيث تبدو الرغبة فى إبادة الجردان أو الغنابك السامة أو الذئاب ، كانت غريزة طبيعية ، كغريزة حب البقاء !!

ويتكرر هذا السيناريو من حين لآخر حتى لاحت فى الأفق رايات روسية جديدة هى الرايات البولشفية حاملة معها سراب الحرية لهذه الشعوب المغلوبة على أمرها ! وكان الباعث على الأمل هو ذلك النداء الذى وجهه (لينين) مؤسس الدولة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى والذى قال فيه :

" يا مسلمى روسيا ، وتار الفولجا والقرم ، ويا أيها القرغيز ، وسارت سييريا ، وتركستان ، ويا أتراك وتار ما وراء القفقاز ، والشيشان ، وقوزاق الجبال ، ويا جميع من دمرت مساجدهم ، ومزاراتهم ، ويامن انتهكت عقائدهم وتقاليدهم على يد قياصرة روسيا وظالمىها ، من الآن فصاعدا ، نعلن أن عقائدكم ، وعاداتكم ، ومؤسساتكم القومية والثقافية حرة ومصانة من الانتهاك . ابنوا حياتكم القومية بحرية ، ودون عائق . إن ذلك من حقكم . اعلموا أن حقوقكم كحقوق جميع شعوب روسيا ، ستحميها قوة الثورة ، ومجالس نواب العمال ، والجنود والفلاحين " .

وكان هذا النداء الذى أطلقه لينين ضروريا فى وقت كان فيه فى حاجة إلى تسائد كل القوى فى بناء الدولة الجديدة ، فلما توطدت أركانها ، تبخر النداء بعد ذلك على يد

ستالين ، ومن جاء من بعده ، وخربت مساجد كثيرة وأصبح تداول المصحف وكذلك ممارسة العبادات الإسلامية كثيرا ما يتم سرا خوفا من البطش ، وكان ثمة صور عدة من التذمر من تأثير الإسلام ، منها أن الأنغوشيين على سبيل المثال ، ومن ضمنهم عدد غير قليل من أعضاء الحزب الشيوعي ، قد وقعوا كلية تحت التأثير الإسلامي ، حتى لتروى بعض المصادر أن الأطفال رفضوا أن يلمسوا بعض الكتب الماركسية على اعتبارها أنها كتب إلحادية .

وكما هي العادة فى النظم التى تقوم على القهر ، من الممكن أن نجد قصائد للتغنى بالقاهر الكبير ، فها هى أجزاء من قصيدة شيشاتنية تقول عن السفاح الكبير ستالين :

أنت أبونا وأخونا

منحتنا السعادة ، وفتحت

أبواب بهجة المستقبل ، على مصاريعها

طال عمرك يا ستالين المحبوب !

وتلك ذروة القهر والمأساة حقا أن يجد المقهورون أنفسهم لا محرومين من حق الشكوى والرفض فحسب ، وإنما مطالبون بالتغنى بمن يجلدهم ويسومهم سوء العذاب !! وانتهاز ستالين فترة الحرب العالمية الثانية ، وخاصة عند الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفييتى وقام بجريمة من أكبر جرائم التاريخ الكبرى ، عندما عمد إلى نفى ألوف مؤلفة من شعوب القفقاز إلى الشمال ، مع ما يترافق مع هذا التهجير الإجبارى من تطهير عرقى وصور لا حصر لها من العذاب والتشرد والجوع والعرى وفقدان المال والممتلكات وتشتت الأهل والأبناء والأحفاد ، فضلا عما تؤكد المصادر من حدوث عمليات إطلاق الرصاص على الكثيرين ، لمجرد شبهة التلكوء أو مخالفة التعليمات العسكرية الصارمة ، وكان لابد من حدوث العديد من حالات الوفاة ، حتى لقد قدر عددهم بالنسبة لبعض المجموعات بما لا يقل عن الخمسين ، وكان الأطفال والشيوخ بطبيعة الحال لقمة سائغة للضغوط التى تؤدى إلى الموت ، وقدرت بعض المصادر عدد الوفيات إجماليا بما يصل إلى نصف مليون !!

ووفقا لخطاب خورتشوف السرى فى فبراير عام ١٩٥٦ ، فقد حدد عمليات التطهير

العرقى والنفى العام لشعوب القفقاز ، وفقا للتواريخ التالية :

القرتشاى أواخر سنة ١٩٤٣

الكالمك ديسمبر سنة ١٩٤٣

الشيشان والإنغوش مارس سنة ١٩٤٤

البلكار أبريل سنة ١٩٤٤

لكنه لم يحدد التواريخ الخاصة بنفى شعوب تثار القرم ، والمان الفولجا ،
والمسخيتيين .

ومن الصعب تقدير عدد الذين تم نفيهم وتشتيتهم ، لكن يمكن تقدير ذلك بالنظر إلى
الإحصاء السوفيتي لعدد سكان هذه المناطق عام ١٩٣٩ ، حيث ذكر أن عدد الشيشان
وحدهم كان ٤٠٧٦٩٠ نسمة .

إن الذي حدث إذن منذ سبتمبر الماضى هو أمر ليس جديدا على روسيا ، سواء منذ
عهدى القيصريّة ، أو الاشتراكية ، أو الرأسمالية المعاصرة ، وكان من حسن حظ
بوتين حقا أن تجمعت أمامه جملة من المتغيرات أعانتة على أن ينفذ ما نفذ ، ليحصل
بنفسه على ثمن اغتيال شعب ، ألا وهو أن يجلس فى الكرملين على مقعد الرئاسة
تلاحقه التهاتى والبركات ، وفى مقدمتها تهاتى الرئيس كلنتون .

ولعلنا نستعيد إلى الذاكرة تلك الأبناء التى سربتها بعض الجهات حيث أكدت أن سلسلة
الانفجارات التى ألحقت ببعض المبائى والسكان المدنيين فى روسيا أضرارا بالغة لم يثبت
أبدا أن فاعليها هم من الشيشان ، وهى حيلة معروفة ، لها سوابق عدة فى دول مختلفة
، حتى يشعر الروس بأن هناك خطرا إرهابيا يهددهم وأنه آت من الشيشان ، ومن ثم
تكون النتيجة المنطقية أن تسرع القوات الروسية لسحقهم ، ويبدو بوتين بهذا منقذا
لروسيا من خطر الإرهاب المزعوم .

كذلك لا ننسى هذا الموقف الذى كانت روسيا فيه بصورة لا تحسد عليها عندما
تقدمت قوات حلف الأطلسى بالتدخل فى كوسوفا ، وحاولت روسيا أن تعين حلفاءها
التقليديين الصرب لكنها فشلت فى ذلك ، فإذا بالمسألة الشيشانية تجى لتعوضهم عن هذا
الخزى ، وفى نفس الوقت لا يستطيع الغرب أن يقول شيئا ، فما دام هو قد فعل ما فعل
فى البلقان ، فلا ينبغى له أن يعترض على ما تفعله روسيا بمنطقة تبدو لمن لا يعلم
التاريخ وكأنها جزء من روسيا نفسها !

إننا نؤمن بأن التاريخ لا يكرر نفسه ، ولكننا فى الوقت نفسه نؤمن بأن بعض
النزعات والأساليب والتوجهات والمبررات هى التى يمكن أن تتكرر ، ومن بعيد كأتى
أسمع أصوات المقاتلين الشيشان ، فوق الجبال ، وبين أشجار الغابات وهى تردد أنشودة
الزعيم الشيشانى الأسبق (شامل) وهى تصرخ :

ساعدونا باسم الله

يا عباد الله ، يا أهل الله

فربما ننجح برحمة من الله !!

مدونا بعونكم ،

• الأهرام ، فى ١٤/٤/٢٠٠٠

هموم المسألة السودانية

إذا كان النيل قد ربط بين مصر والسودان منذ آلاف السنين ، إلا أن الاهتمام السياسى المصرى به ربما يرجع إلى تاريخ حديث نسبيا ، عندما تلقى محمد على فى الثالث عشر من شهر فبراير عام ١٨٤١ فرماتا من السلطان العثمانى يخبره فيه " قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث ٠٠٠ وقد قلدكم ، فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكوردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ، ولكن بغير حق التوارث " ، ثم تطور الأمر فى عهد الخديوى إسماعيل عندما تلقى فرماتا سلطانيا فى السابع والعشرين من شهر مايو عام ١٨٦٦ ينص على " ٠٠٠ أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقامتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك ٠٠ " ، وبالتالي صارت مصر والسودان تشكّلان بلدا واحدا .

وعندما بليت مصر بكارثة الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، كان طبيعيا أن " تزوغ " عينا بريطانيا على السودان ، فانتزعت فرصة اشتعال الثورة المهدية عام ١٨٨٥ وأوعزت لمصر بإخلاء السودان ، ولما رفض شريف باشا رئيس الوزراء ، وقدم استقالة مسببة أكد فيها أن بريطانيا تمنع مصر من ممارسة سلطاتها الدستورية ، فلما خلف نوبار باشا وزارة شريف ، نفذ للإنجليز ما أرادوه وتم إخلاء السودان . فلما بدأت دول أجنبية أخرى تتطلع إلى السودان ، خشيت بريطانيا هذا فعادت إلى الإيعاز لمصر بإعداد حملة لاسترداده ، وكانت تلك فرصة لبريطانيا لأن تملئ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتصبح هى وحدها صاحبة السيادة الفعلية ، وتسعى منذ ذلك الوقت حتى تضعف أحيانا وتقطع أحيانا أخرى ما كان بين مصر والسودان من روابط وعلاقات ، وكان الجنوب بصفة خاصة هو مجال عملها الرئيسى ، والذى أصبح طوال تاريخ السودان الحديث هو " منبع " المشكلات الكبرى !!

ثم كانت الاتفاقية التى وقعت بين مصر وبريطانيا فى الثانى عشر من فبراير عام ١٩٥٣ والتى أقرت فى ديباجتها الأولى على أن كلا من " الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ٠٠٠ تؤمنان إيمانا ثابتا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية ٠٠٠ " ، مما كان مقدمة مهدت لاستقلال السودان .

وربما لم تشهد العلاقات بين مصر والسودان مرحلة تلبدت سماؤها بالغيوم ، مثل المرحلة التى أعقبت قيام تولى الحكومة العسكرية الحكم بقيادة عمر البشير ، بالتعاون

مع الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي ، وإن كانت الآمال قد بدأت تلوح في الأفق مؤذنة بانتشاع هذه الغيوم ، خاصة بعد فك الارتباط بين الحكومة العسكرية والترابي ، حيث تيقن الطرفان : السوداني والمصري أنه لا سبيل أمامهما إلا التعاون والتكاتف إزاء أخطار لا يعلم مداها إلا الله يمكن أن تعصف بالفعل بوحدة السودان ، وهو الأمر الذي لن تسلم مصر من مخاطره إذا حدث لا قدر الله .

وإذا كنا نحمل الجانب السوداني الحكومي الكثير من المسؤولية فيما كان يحدث في عشر السنوات الماضية ، إلا أننا لا ينبغي أن نغفل أبدا عن مظاهر تقصير قديمة/جديدة من جهتنا المصرية بالنسبة للشأن السوداني ، فالكثير من الخطوات التي كانت تتخذ على طريق التكامل والتعاون كانت تدور غالبا في الفلك الحكومي ، مما كان يعرضها للاحتكاس كلما توترت العلاقات واحتقت ، بينما هناك ما لا يمكن حصره من المظاهر التي يمكن أن تسهل وتدمج الشعبين إلى درجة لا يمكن إزائها للتحولات السياسية أن تصيبها بضرر ، بل يمكن أن نقول أن تعزيز مثل هذه المظاهر ربما يكون سبيلا لئلا تظهر تلك الاحتقانات ، وإن ظهرت تكون هناك قدرة على محاصرتها ، ووأدها .

ولقد سبق لي أن كتبت على صفحات الأهرام منذ ما يقرب من أربعة عشر عاما عن أننا نتعامل مع الشأن السوداني من موقع إهمال أحيانا ، ونسيان أحيانا أخرى ، فضلا عن ممارسات قد تترك انطبعا خاطئا بأننا ننطلق من موقف من يتعالى على الآخر ، فكان مصر بالنسبة للدول العربية هي الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للدول الأخرى ، تعرف هذه الدول وتتابع كل ما يتصل بالولايات المتحدة باعتبارها القوة الكبرى ، لكن هذه القوة الكبرى لا تشعر بحاجتها إلى أن تعرف الكثير عن تلك الدول ، وهكذا نجد معظم السودانيين يعرفون الكثير عن مصر ، ولا يعرف معظمنا إلا القليل عن السودان ، وهو الأمر الذي يرجع في كثير منه إلى مناهج تعلمينا وإلى تفحص بسيط لبرامج الإعلام المصري ، فليست المسألة أن تكون هناك إذاعة لوادى النيل ، ولكن المواطن المصري لا يسمع في برامج الإذاعة العامة أغاني سودانية مثلما يسمع أغاني عراقية أو لبنانية ، ولو استقرأنا عدة نشرات للأخبار فلن نجد فيها أخبارا عن السودان إلا إذا كان مسئول كبير جاء لزيارتنا أو قام مسئول مصري كبير لزيارة السودان ، فكيف يتأتى هذا مع الحقيقة التي نردد الحديث عنها من حيث الأخوة والمصالح المشتركة والتاريخ الواحد ؟! وصحيح أن مصر كثيرا ما تفتح صدرها للعديد من مواطني الدول العربية الذين ينشدون فيها الأمان بدلا مما يلقونه في بلادهم في بعض الفترات من اضطهاد سياسي ، ومن هذا المنطلق احتضنت مصر قوى المعارضة السودانية لحكم البشير ، ولم يكن هناك من يستطيع أن يمارى في حق هذه القوى في أن تناضل في سبيل الوصول إلى الحل

الذى تتفق عليه فى سبيل أن يحظى الشعب السودانى بحقه فى الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، لكن قيام هذه القوى بالتخطيط والمشاركة فى العمل العسكرى كان من شأنه أن يسبب لنا حرجا كبيرا ، ذلك أن احتضاننا لهذه القوى كان يمكن أن يبرر أن تفعل حكومة البشير ما يماثله من حيث احتضان قوى عنف تخطط وتعمل ضد مصر .

وفضلا عن ذلك فإن فلسفتنا السياسية وتوجهاتنا الدولية أصبحت تنجح إلى العمل بالوسائل السلمية حتى بالنسبة للأراضى المحتلة من قبل عدو غاصب مثل إسرائيل ، فكيف نسمح بأن يحدث العكس بين فرقاء وطن واحد عزيز علينا حتى ولو كانت الحكومة القائمة غير مرغوب فيها ؟ فالدم الذى يسيل على هذا الجانب أو ذاك دم سودانى ، والمال المهدر من هنا أو هناك مال سودانى ، والتدمير الذى يحدث على هذا الجانب أو ذاك ينال من الطاقة السودانية ، وكما كان يحزننا حقا أن تعلن الأنباء عن تدمير فى منشآت بترولية هى ملك للشعب السودانى وليست ملكا للبشير أو الترابى !! صحيح أن كل هذا كان للأسف فعلا سودانيا محضا ، لكن مسئوليتنا التاريخية ليست مرهونة بأشخاص بقدر ما هى مرهونة بمبادئ وسياسات طويلة المدى كانت تقتضى ممارسة ما يمكن من ضغوط لمنع مثل هذه الأساليب التى تقوم على استخدام القوة .

ولقد صدرت آراء وسودت كتابات متعددة يوم أن أعلنت الأحداث عن فك الارتباط بين البشير والترابى ، وكلها تهلل وتبارك ، ونسينا أن التصرف الذى يعلن عن انحياز لطرف دون آخر ربما لا يكون من حسن السياسة ، فأهل السودان هم الذين يقررون التوجهات الفكرية التى يريدونها ، خاصة وأن المسألة أخذت لا على أنها مسألة إقصاء الترابى ، فهناك من يروجون أنها فرحة مصرية نتيجة إقصاء توجه إسلامى حاكم ، وربما لا يتوافر الوعى الكافى الذى يؤكد أن المسألة إنما تتعلق بممارسات تخطئ الحساب مستندة إلى الدين ، وهنا الخطورة الكبرى ، فإقصاء الترابى لا يعنى غيابا لهذا التوجه ، فهناك عدد غير قليل يؤمنون به ولا ينبغى أن نكتسب عداؤهم ، كما لا ينبغى أن يقع فى ظن السودانيين أصحاب التوجه الإسلامى ، وهم كثر ، أن مصر تتحفظ على هذا التوجه .

كذلك فعندما بدأت بشائر تصالح بين حزب الأمة وبين حكومة البشير راح البعض من كتابنا ، ربما بحسن نية ، يشككون فى دوافع الصادق المهدي واختياراته ، بينما لو حكمنا العقل لوجدنا الرجل يتصرف بعقلانية واضحة بعيدة عن العقد والانحيازات العاطفية ، وهذا ليس غريبا عليه ، فالرجل له فى العمل السياسى من العمر ما يقارب الثلاثين عاما قضى منها ثمانى سنوات فى السجن ، ومثلها على وجه التقريب فى المنفى ، فلقد لمس كيف أن حركة جرنج إنما كانت تتخذ من التجمع الوطنى " حصان طروادة "

تدلف منه إلى تحقيق أهدافها الحقيقية التى تقوم على الاستئصال والعنصرية الإثنية والطائفية ، فهو حريص أشد ما يكون الحرص على تحقيق انفصال الجنوب السودانى ، وهو يحرص حرصا ما بعده حرص على نزع الهوية العربية وانتماء السودان للعروبة . إن السودان مجتمع يعيش ثقافة تقوم على التعددية ، فى العقيدة والمذهب والفكر والعرق ، ويستحيل أن يصل إلى استقرار حقيقى إذا حاول طرف أن يفرض نفسه على سائر الأطراف الأخرى ، فالتعايش المشترك حتمية وضرورة حياة لكل الفرقاء ، ومن هنا فعندما تلوح بوادر انفتاح على أكثر من توجه ، لابد من انتهازها وتشجيعها ، ومن هنا كان لنا أن ننظر بعين الرضا على تلك الخطوات التى كانت قد بدأت منذ فترة مشيرة إلى عودة حزب كبير مثل حزب الأمة إلى الساحة السودانية بالداخل ومواصلة العمل من على أرضها ، وتم هذا بداية عن طريق خطوتين هامتين أولاهما اللقاء الذى تم أولا بين الصادق المهدي والترابى فى مايو عام ١٩٩٩ ، وكانت الثانية فى يونيو مع البشير .

بل إن الحزب الاتحادى نفسه قد بدأ يللم أوراقه استعدادا لأن يعود إلى مسرح العمليات الحقيقى ألا وهو السودان نفسه ، وكانت البشارة لذلك هذه المقابلة التى تمت بين البشير وبين السيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة سابقا أثناء وجود البشير فى مؤتمر القمة الأوروبى الإفريقى الذى عقد بالقاهرة . إنها خطوات على الطريق الصحيح ، ومن ثم فلا ينبغى أن نشكك فيها ونرمى أصحابها بالعمل من منطلقات حزبية ضيقة ، وأنهم يسارعون إلى العودة أملا فى كسب موقع مهم فى الحكم ، وإن كان هذا أمرا مشروعاً وحقا طبيعيا لا يحتاج إلى التعامل معه باعتباره تهمة يجب نفيها والدفاع عنها . ولقد رحب الشعب السودانى نفسه بهذه الخطوات ، وعبر عن هذا باستقبال مئات الألوف من السودانيين لعدد من زعماء حزب الأمة وهم يعودون إلى البلاد .

إن المتتبع للشأن السودانى يلمس بكل سهولة ويسر أن الآفة الكبرى التى يعانىها السودان هى تلك الانقسامات المتعددة بين الفرقاء ، والتى قد تجتمع فى فترة على التنسيق والتوحيد ، لكنها لا تلبث أن تعود مرة أخرى لحالة التشرزم ، مما كان يجعل الفرصة تسنح لقوى العسكر أن تقفز إلى كراسى الحكم موهمة بأنها إما جاءت لتقضى على حالة الاضطراب والتفرق ، وإذا كان العسكر يستطيعون بالفعل أن يعيدوا الاستقرار ، لكنه استقرار زائف يقوم على القوة والبطش والتخويف ، مما يطيل أمد هذه الانقسامات ، التى لا أمل لتقليل ما بينها من فجوات وخلافات إلا بأن تتاح لها فرصة أطول للممارسة الديمقراطية ، فالممارسة الديمقراطية إذا كانت تقوم هى نفسها على التعددية لكنها من ناحية أخرى تعود ممارستها على تقبل الآخر وأن فريقا بمفرده لا يمكن أن يملك وحده الحل السحري لمشكلات المجتمع .

الجمعية والطحن

بعد سنوات من الحصار غير الشريف الذى فُرض على كاتب هذه السطور من جهة لا يشرفنى ذكر اسمها ، استجبت شاكرا لعدد كبير من الدعوات التى بدأت تنهمر لحضور مؤتمرات خاصة بقضايا وهموم التعليم فى مصر . ومن الملاحظ أن عددا غير قليل من هذه المؤتمرات تركّز فى شهر أبريل بصفة خاصة ، إلى الدرجة التى وجدت نفسى فيها أمام أربع دعوات لمؤتمرات وندوات تعقد فى يوم واحد ، واستطعت بعد جهد كبير أن ألبى ثلاثا منها وعجزت عن تلبية الرابعة ، وما كان لى هذا إلا لأنها جميعا كانت بالقاهرة ، وإن كانت اضطررتى أن أنتقل فى القاهرة من شرقها إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها .

وكان من الطبيعى أن أتساءل ، أحيانا بينى وبين نفسى ، وأحيانا بصوت مسموع أوجهه لأهذا أو ذاك من مسئولى هذه المؤتمرات : لماذا هذا الازدحام الواضح فى شهر أبريل ؟ فكانت البعض إنهم يريدون أن تنتهى مهمة المؤتمر قبل الامتحانات ، وقبل أن يهجم الصيف بحر الشدّيد ، وهو تفسير غير مقنع حقا ، إذ لابد أن نتساءل ، ولماذا لا يتم بعضها فى مارس أو فبراير أو يناير . . . وهكذا ؟ صحيح أن هناك مؤتمرات بالفعل عقدت فى هذه الشهور المشار إليها ، لكنها قليلة للغاية ، وفى نفس الوقت " كل فى فلك يسبحون " ، بحيث لا يتم تنسيق وتعاون بين كل جهة وأخرى .

ولاشك أن من خططوا لهذه المؤتمرات ونظموا ، قد صدروا فى ذلك عن نية طيبة ودافعية علمية ومهنية مشرفة ، وإلا ما تجشّموا العشرات من الصعاب التى يواجهها من ينظم مؤتمرا ، والكثير من المشقة التى لابد أن يتجشّمها ، وقد جربت ذلك طوال ما يقرب من ثمانى سنوات كنت أنظم مؤتمرا كل عام تحت مظلة رابطة التربية الحديثة ، حتى أننى فى كل مرة أقول بينى وبين نفسى " توبة " لو عاودت هذا العمل مرة أخرى ، ثم إذا بإغراء الإنجاز ينسينى فى كل مرة ما قد كابذته فى المرة السابقة وهكذا .

والذى يسمع البحوث التى تعرض والندوات التى تعقد والمناقشات التى تجرى ، يخيل إليه أن هذا المؤتمر أو ذاك سوف يغير مجرى الأحداث ، وتتوقف على نتائجه حركة الكون ، ويظهر هذا أكثر فى هذه اللفتة على " التوصيات " ، وما قد يجرى حولها ، وحرص هذا وذاك على أن تحذف هذه التوصية أو تلك أو تغير هذه العبارة أو تلك ، أو تضاف فقرة أو كلمة ، وينفض المؤتمر ، وتمر الشهور ، بل قل والأعوام ، فإذا بالجبل لا يتمخض حتى يلد ولو فأرا ، وكأن لسان حال عدد من المسئولين التنفيذيين يقول للجميع : قولوا ما شئتم أن تقولوه ، وانقدوا ما شئتم لكم أنفسكم أن تنقدوه ، فإننا على

نفس الدرب الذى ألفناه ووجدنا عليه أباءنا سائرون ، وشعارنا الأساسى هو : الكلاب تتبع والقافلة تسير ، وكأنك يا أبو زيد لا رحت ولا غزيت !!

ولابد أن يقف الإنسان متعجبا أمام هذا الموقف التقليدى من جهات التنفيذ إزاء نتائج ما يتم من بحوث علمية وما يعقد من مؤتمرات . فقد يكون السبب راجعا إلى أن المسؤولين عن التنفيذ لا يؤمنون بالعمل العلمى ، ولا يهمهم إلا البقاء على كراسيهم ، وربما يرجع السبب إلى أن عددا منهم قد نسى ما تلقاه من علم تحت وطأة المسئوليات الإدارية ، فأصبح يشعر بدونية أمام العمل العلمى تدفعه إلى أن يقتل من شأنه ، ولا سبيل إلى التقليل من شأنه أكثر من إهماله وغض النظر عنه وكأنه يريد أن يقول : "خللى البحث العلمى ينفعكم " ، أو " كان غيرك أشطر " !!

وكما انتهت أصحاب المواقع التنفيذية والمسؤولين والقادة الكبار بأنهم لا يقدرّون العمل العلمى ويميلون إلى أن " ينفذوا ما " فى دماغهم " ، فهم يتهمون أصحاب المؤتمرات والبحوث بأنهم غير واقعيين ويعيشون فى عالم منفصل عن الحقيقة . .

والحق أننا لا ينبغي لنا أن نغفل عن احتمالات أخرى قد تكون وراء مضى الواقع التعليمى فى طريقه لا يلوى على شئ غاضا البصر عما يجرى فى المؤتمرات ، وما يجرى من بحوث لنؤكد أن الظاهرة لا تقتصر فقط على المجال التعليمى إذ يمكن أن نجد شبيها لها فى مجالات وقطاعات أخرى ، وإن دل هذا على شئ فأنما يدل على انقسام واضح بين الفكر والواقع فى حياتنا العامة ، وهو أمر يمكن أن نلاحظه بسهولة لا على المستوى المصرى ، فقط بل على المستوى العربى العام لو قارنت بين ما يعقد من مؤتمرات وما يتم من معاهدات واتفاقيات فى المجالات الثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تنظم للعلاقات بين الدول العربية .

ويعبر رجل الشارع عن مثل هذا الوضع بقوله أن " الكلام " لا ندفع عليه نقودا ، مشيرا بذلك أن الإنسان لا يجد غضاضة فى أن يقول ويقول ، ويفكر ثم يفكر ، فلا تكلفة هنا ، لكن أن نحرك واقع الحال فهذا يعنى مواجهة لعادات وتقاليد وأعراف ، كما أنه يتطلب ميزانيات ، وربما مواجهة شخصيات وعزلها وتعيين بدل منها ، وهى كلها مناطق لا يقدر عليها " إلا الشديد القوى " !!

وقد يكون السبب راجعا إلى أن من يفكرون إنما يفكرون فى مشكلات تصوروها هم بينما هى غير موجودة فى الواقع ، وربما لأنهم إذ يفكرون فى مشكلات حقيقية لا يضعون معطيات الواقع أمام أبصارهم فيسرحون ويبعد بهم الخيال بعيدا عن هذه المعطيات ، فإذا وضعوا حلولا وضعوا نوعا عصيا على التنفيذ .

وكثيرا ما ينتابنى إحساس بالقتوط وأنا أستمع إلى بحوث وكلمات فى مؤتمرات التعليم بصفة خاصة ، إذ قلما أسمع جديدا يقال ، فهو نفس الكلام ، فى الغالب والأعم ، الذى أسمعه منذ عشرات السنين . وأذكر بهذه المناسبة أننى كنت قد دعوت الراحل العظيم د. فؤاد أبو حطب وقت أن كان مديرا للمركز القومى للتقويم والامتحانات ، فى أوائل التسعينيات ليلقى محاضرة ضمن سلسلة الندوات التى كنت أنظمها فى رابطة التربية الحديثة ، فأخذ يسرد لنا بعض مشكلات الامتحانات فى مصر . ثم إذا به يفاجئنا بأن هذا الذى ذكره هو نص ما ذكر فى مؤتمر كان قد عقد فى أواخر الثلاثينيات ، مدلا بذلك على أن مشكلات تعليمنا لا تتحرك ولا تتغير ، وخاصة مشكلة الامتحانات على الرغم من مرور عشرات السنين عليها !

وهو نفس الأمر الذى بدأ يشعر به كثيرون من أعضاء المجلس القومى للتعليم ، الذين بدأوا المسيرة فيه منذ سنوات إنشائه ، أنه ما من مشكلة إلا وقد عرضت على بساط البحث ، وما من قضية إلا وعرض بشأنها تقرير دسم عميق ، بحيث نجد حرجا أشد ما يكون الحرج عندما يجئ وقت اقتراح موضوعات جديدة كى تكون خطة العام التالى ! هل يعنى هذا أننا أفلسنا فكريا ؟ حاشا لله أن أقصد هذا ، ولكن ما تفسير الأمر إذن ؟ إنه لا أمل فى تجديد الفكر إلا بتغيير الواقع ، ولا ينبغى لأحد أن يسارع بالرد بأن الواقع لن يتغير إلا بتجديد الفكر ، حتى لا نقع فى معضلة البيضة والدجاجة ، ذلك أن الفكر كثيرا ما شخص مشكلات وحل العلل والأسباب ، واقتراح العلاج ، فإذا لم يعقب ذلك تغيير فى الواقع ، فإن من سوف يأتى بعد ذلك ليعرض فكرا بصدده ، غالبا ما سوف يكرر ما سبق ، لكن الواقع عندما يتغير ، سوف يتحدى بالضرورة الباحثين والمفكرين كى يطرحوا قضايا جديدة أو حلول جديدة لقضايا قديمة .

المتوحشون

لم يكن الإسلام أبداً فى أى يوم من الأيام ضد الغنى ، وإلا فكيف يتم الامتثال لفريضة الإعمار على الأرض الذى كلف بها الإنسان ؟ لكنه وضع العديد من الضوابط التى تجعل من المال بالفعل أداة إعمار وبناء لا لصاحبه وحده وإنما لمجموع الأمة . لكن ، وفى زمن عثمان بن عفان ، كانت الأموال قد بدأت تعرف طريقها إلى عدد من المسلمين الذين عاشوا طويلاً فى شظف العيش فدارت رؤوسهم سكرى بخمر الغنى ، ونسوا أن المال مال الله ، وما أصحاب المال إلا " مستخلفين " فيه ، وبدأت مظاهر ترف وبذخ تعرف طريقها إلى المجتمع المسلم ، وشعر صحابة جليل هو أبو ذر الغفارى بخطورة ما بدأ يشاهده من مظاهر انحراف بوظيفة المال فى المجتمع ، فراح يوجب الطرق منادياً : المال مال الله . . المال مال الله ، بل وعبر عن عجبهِ بما معناه : كيف يبيت مسلم جوعاً وجارهُ شعبان ، ثم لا يخرج عليه شاهراً عليه سيفه ؟ وإاتهموا الصحابى الجليل بأنه يثير فتنة ، ويدعو إلى ثورة !

ونحن لا ندعو أبداً اليوم إلى ثورة ، وإنما نحذر من أن نقف موقف اللامبالاة ونحن نرى عوامل قيامها تتوالد يوماً بعد يوم وتتكاثر وقتاً بعد وقت . وحتى لا يرفع أحد فى وجهنا هذا السلاح التقليدى الشهير " الحقد " ، ننقل للقارئ سطوراً مما كتبه أحد قيادات الصحافة القومية . . الأستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى الذى تناول شريحة من شرائح الاقتصاد المصرى وكيف بدأت " وحوش " الرأسمالية الجديدة تمرح على أرض مصر تمتص دماء اقتصادها لتحترق وتثرى هذا الثراء الذى أصبح لا يجى بكد وجهد وعرق ، وإنما بمسالك أخرى عديدة أصبحت رائحة عفنها تملأ الصحف والمجلات يوماً بعد يوم ، وكل هذا تحت راية : حرية رأس المال ! فماذا كتب عصام رفعت ؟

كتب كاتبنا يقول : إنها الكارثة القادمة للتجارة الداخلية فى مصر بعد دخول الديناميوسات الجدد الأجانب للسيطرة على الأسواق الداخلية واحتكارها لصالحهم ضد الصالحين الاقتصادى القومى ، وما حدث فى مصر خلال الشهر الماضى خطير للغاية يهدد التجارة الوطنية والصناعة الوطنية معاً !

وبعد أن شرح موضوع ما يحدث فى عالم " السوبر ماركت " ، انتهى إلى القول : لقد بدأ الغول يتوحش وينقض على التجارة ويهدد التجارى فى عقر دارهم . إذا لم يكن هذا هو الاحتكار بعينه ، فماذا يكون الاحتكار ؟ الديناميوسات الجدد يخططون لذبح السوق

المصرية وفق جدول محدد ومخطط ، وما حدث هو إهانة لتجار مصر وخطف للسوق المصرية وتمهيدا لاحتكارها وطرد التجار والمحال والصناعة منها . .

ولا يستخفن أحد بعالم السوبر ماركت ، ذلك لأن الذى يتحكم فى منافذ التوزيع يستطيع أن يتحكم فى مراكز الإنتاج ، فإذا عرفنا أن السوبر ماركت الحديثة " سوق " ضخمة تباع مئات السلع " من الإبرة إلى الصاروخ " وفقا للتشبيه الدارج فى مصر أدركنا كيف يمكن لها بالتالى أن تتحكم فى الإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى .

وليست المسألة مسألة سوبر ماركت فقط ، وإنما بدأ لهيب النار يمسك بتلابيب أجزاء أخرى من الاقتصاد الوطنى . .

وفى الوقت الذى كنت أقرأ فيه كلمات عصام رفعت كان أمامى العدد الأخير الصادر فى السابع من مارس عام ٢٠٠٠ من جريدتنا " الميدان " ، فعلى الصفحة الأولى وحدها تجد هذه الأخبار . .

- أثار وزير الإسكان أزمة مع عدد من رجال الأعمال والمستثمرين بمدينة برج العرب ، أثناء لقائه بهم حيث رفض الاستجابة لبعض مطالبهم قائلا : إنتم عاوزين كل حاجة " ، بعد أن فوجئ الوزير بطلبات كثيرة للمستثمرين بدون وجه حق "

- فى سرية تامة بدأت نيابة الأموال العامة التحقيق مع السيدة س . م مديرة أحد بنوك القطاع العام بتهمة الرشوة وتسهيل الاستيلاء على المال العام والحصول على ١٨ مليون جنيه بالاشتراك مع شخص آخر محبوس حاليا على ذمة القضية .

- تبذل مباحث الأموال العامة لمكافحة جرائم النصب بدمياط جهودا مكثفة للقبض على مليونير هارب لقيامه بالاستيلاء على أموال البنوك فى صورة قروض ، كما أنه استخدم أسلوبا احتياليا فى النصب على المواطنين ، وأيضا بعض الشخصيات المرموقة .

- بناء على طلب النيابة العامة بدأت جهات رقابية تحريات وضبط مستندات حول رجل أعمال كبير مشبوه له سجل كبير بالإسكندرية فى مجال سرقة الأراضى بشأن علاقته بعدد من المسؤولين الكبار فى محافظة الوجه البحرى تمكن بسببها من تخصيص أكثر من ١٥٠٠ فدان له فى إحدى المناطق التابعة للمحافظة لإقامة مشروع سياحى كبير ولم يتم تنفيذه حتى الآن !

وصدقتى عزيزى القارئ إذا قلت لك أننى لم أذكر " كل " ما جاء بالصفحة الأولى وحده !! ترى ، ماذا عما ينشر فى صحف أخرى ، وهو غالبا يختلف عما نشر بالميدان ، وفقا للتقليد الصحفى المعروف عن " الانفراد " المطلوب ؟ وماذا لو حاولنا تتبع مثل هذه النوعية من الأخبار لمدة أسبوع مثلا ؟ الراجع أننا سوف نصاب بحالة اكتئاب حادة ، وسوف يداهمنا الفزع والهلع على مصير مصر ، لكننى فى نفس الوقت أتساءل :

أليست هناك أجهزة رصد تتبع كبار المسؤولين ، بحيث لا تكون صورة ما ينشر فى أسبوع فقط أمامهم وإنما أسابيع وأسابيع ؟ فهل لا يصيبهم مثل ما يصيبنا من فزع وهلع ، أم أنهم ما زالوا مطمئنين إلى أن " مصر بخير " ، وأنه مهما يحدث لها من نهب فستظل " مصر المحروسة " من كل عين !!؟

وما أشرنا إليه من قبل عن عالم السوبر ماركت ، بدأ يجرى مثله فى ساحة أخرى .. وأمامنا الآن مثال واضح فى عالم السينما .

فلقد كان المنتجون يشكون مر الشكوى من تحكم الموزعون الخارجيون فى الكثير مما يتصل بالعمل الفنى نفسه : أسماء الأبطال .. القصة .. الرقصات .. الأغاني .. ، فيفرضون كثيرا مما هو سئ ، وعلى العكس من ذلك يستبعدون الكثير مما هو جيد ، ثم بدأنا نرى من يبرز لينادى بوجوب فتح الباب لرأس المال بالنهوض بالسينما ، ثم إذا بهؤلاء لا يوجهون رؤوس أموالهم للإنتاج ، وإنما يملأون البلاد طولاً وعرضاً بعدد من دور السينما ، ثم إذا بهم يفرقون مصر بالأفلام الأمريكية ، ولا ينال الإنتاج المصرى إلى النزر اليسير ، وسوف نرى كيف يمكن لهم أن يعيدوا دور الموزع الخارجى من حيث التحكم فى نوعية ما ينتج من أفلام سينمائية !!

وإذا كنا ما نقلناه من على نفس الصفحة الأولى من الميدان فى العدد المشار إليه هو مما يتصل " بالناس اللى فوق " ، فهناك خبر آخر بنفس الصفحة ، لكنه عن " الناس اللى تحت " ، حيث يقول الخبر أن مسئولا كبيرا فى حكومة .. عاطف عبيد ذهب يتفقد حالة أنابيب البوتاجاز بمحافظة الجيزة ففوجئ بسيدة تلقى بأنبوبة البوتاجاز أمام قدم المسئول وهى تصرخ بأعلى صوتها : زهقتونا فى عيشتنا .. الأنبوبة بعشرة جنيه ، ونقف أكثر من ساعة حتى نحصل عليها !

فهل ننتظر إلى أن يقذف كل مواطن من " الناس اللى تحت " بأنبوبة -أو ما يماثلها- على المسئولين؟!

* الميدان ، فى ١٤/٣/٢٠٠٠

المتوحشون قادمون !

على الرغم من أن عنوان المقال يحمل نغمة التحذير من خطر قادم ، إلا أنه - فى الحقيقة - قد يكون متفائلا بعض الشيء ، فإن يكون المتوحشون قادمين فهذا يعنى أن هناك حتى الآن فسحة من الوقت يمكن فيها أن نتلافى ما سيقوم به المتوحشون من هجوم وعدوان ، لكن لو أردنا التعبير بدقة عن الوضع القائم لوجدنا أن المتوحشين قد دخلوا الدار فعلا وبدأوا فى ممارساتهم التى تقوم على اغتيال الاقتصاد الوطنى ، بزعم سيادة فلسفة حرية السوق !

والموضوع الذى نشير إليه اليوم هو مجرد نموذج لما يحدث أو سوف يحدث فى مجالات أخرى ، ومن حسن الحظ أن المادة الأساسية للمقال مستمدة مصدرها " شبه حكومى " ، حتى لا يتصورها البعض مبالغة وتشنيعا ، فهذه المادة تعتمد على ما سبق أن نشره الأهرام الاقتصادى ، عبر عدة أعداد عن بعض ما يحدث فى سوق التجارة الداخلية ، وخاصة فى عالم " السوبر ماركت " الذى هو مقصد يومية على وجه التقريب للجمهرة الكبرى من المواطنين ، يحصلون منه على الاحتياجات اليومية الضرورية .

وتبدأ القصة منذ أن أعلنت وزارة التجارة والتموين عن اتجاهها لتطوير المجمعات الاستهلاكية ، وكلنا يعرف من غير شك الدور الكبير الذى قامت به هذه المجمعات فى توفير العديد من السلع الأساسية بسعر يقل كثيرا عن مثيله فى القطاع الخاص ، مما أتاح الفرصة لملايين الفقراء أن يحصلوا على كثير مما يحتاجونه من هذه السلع ، وأن هذا كان له دوره الفعال فى توفير قدر من التوازن فى أسعار السوق ، وإن كنا لا نستطيع أن نتغافل عن ممارسات سيئة كثيرة نتجت عن سوء استغلال شهادتها هذه المجمعات فى بعض الفترات الماضية ، أتاح من خلالها الفرصة لقادرين أن يحصلوا على المزيد مما يريدون ، ويحرم الفقراء من الكثير مما يحتاجون !

وتقول المعلومات أن الوزارة تعافت مع إحدى الشركات لتطوير عدد من المجمعات عام ١٩٩٦ وصل عددها الفعلى إلى واحد وخمسين فرعاً ، وكان الاتفاق يشمل ، مع التطوير ، أن تباع هذه الأفرع سلعاً بأسعار نصف الجملة ، سعياً نحو تحقيق هدف التوازن فى الأسعار بما يخدم مصلحة الجمهرة الكبرى من المواطنين . والعجيب أن عكس هذا هو الذى حدث ، وعلى سبيل المثال ، فعند الاستعداد لاستقبال شهر رمضان الماضى ، لوحظ أن السكر الرخيص لا يباع فى هذه الأفرع المطورة ، وإنما الذى يباع

هو ذا السعر المرتفع ، وإذا توافر السكر الرخيص ، فغالبا ما يكون فى مكان خفى أو شبه خفى .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل لقد كشف الأهرام الاقتصادى أن الشركة المعنية كانت وقت التعاقد ذات وضع مالى سئ حيث أنها كانت مدينة للبنك الأهلى بمبلغ ١٦ مليون جنيه ، فى الوقت الذى كان يجب فيه على جهة الاختصاص أن تتحرى عن وضع هذه الشركة قبل التعاقد معها ، وهو أمر لم يكن عسيرا . ثم تكتمل فصول المأساة بأن تباع هذه الشركة ٨١,٥٪ من أسهمها إلى مجموعة " سينسبرى " ، وبالتالي تشتترى عددا كبيرا من المجمعات الاستهلاكية ، مما يسهل لها أن تتحول إلى وحش كاسر يستهدف الاحتكار وابتلاع سوق التجارة الداخلية فى عالم " السوبر ماركت " ! ذلك أن هذه الشركة كان قد تم إنشاؤها عالميا عام ١٩٧٥ ، واستطاعت أن تسيطر على السوق البريطانى والفرنسى خلال فترة بسيطة .

وكانت السياسة التسويقية التى استخدمتها سينسبرى تقوم على ممارسة الضغط على مراكز الإنتاج حتى تحصل منها على منتجاتها بسعر رخيص للغاية تحت إغراء شراء كميات ضخمة بحيث تتمكن من عرض السلع فى الأسواق بأسعار تعجز جهات أخرى عن أن تباع بمثلها . ولقد ساعد هذه الشركة على المزيد من النجاح فى تنفيذ سياستها ، ما توافر لها من إمكانيات مالية وإدارية وعلمية ، جعلتها تقوم بدراسات نفسية وتسويقية للسوق المصرى ، بهدف التعرف على أذواق الزبون المصرى واحتياجاته ، واستطاعت بالفعل أن تضع يدها على نقاط الضعف والقوة فى هذا السوق ، فشرعت فى تكثيف جهودها على سلع بعينها أجرت عليها تخفيضات مذهلة لا مثيل لها ، ولا بأس من تحمل الخسائر مؤقتا ، حتى يموت المنافسون ، وينفردون هم بالسوق ، عندئذ يمكن أن تبدأ نعبة الارتفاع بالأسعار . . . وهى اللعبة المعروفة فى عالم المنافسة ، فى ظل غياب الرقابة الحكومية ، وقوانين منع الاحتكار .

وكان من جراء هذا أن تقدم أحد أعضاء مجلس الشعب بطلب إحاطة عاجل إلى رئيس مجلس الوزراء بسبب هذا الخطر القادم من حيث الانقضااض الاحتكارى على الاقتصاد الوطنى ، ولماذا تأخرت الحكومة حتى الآن فى إصدار قانون يمنع الاحتكار للصناعات والمواد الاستراتيجية التى تمس الاقتصاد والأمن القومى فى ظل حرية المنافسة ، مما يهدد البعد الاجتماعى الذى تحرص القيادة السياسية على أن تؤكد ضرورة الالتزام به ، فضلا عما يؤدى إليه هذا الاحتكار من غربة المنتج الوطنى على أرضه وفى عقر داره ، غربة قد تؤدى إلى اختناق !

إن من المألوف فى مراحل التحول الاجتماعى أن يجد المجتمع نفسه ينتقل من من حال إلى حال آخر مغاير ، وربما يكون هذا التغير جذريا وشاملا يصيب مختلف نظم المجتمع ومؤسساته ، وينتج عن هذا مشكلات وأمراض اجتماعية واقتصادية ، وصور خلل ، بل وربما زلازل . . هنا يجئ دور الدولة فى حماية المواطنين عن طريق التشريعات والتنظيمات التى تدفع غائلة النهابين ونهازى الفرص ولصوص المال وغيلان السوق .

لقد استقر رأى على أن تسود اقتصاديات السوق الاقتصاد المصرى ، وفى ظل هذه الاقتصاديات تفتح الأبواب للمستثمرين ، من داخل الوطن ومن خارجه ، والجميع يستهدف الربح ، وهو الأمر الذى لا نجادل فى مشروعيته ، لكن المثل الشهير القائل " الشئ إن زاد عن حده ينقلب إلى ضده " يبرز لنا هنا بالتحذير والتنبية ، فهناك أهداف للصالح الوطنى العام لابد من الالتزام بها ، كذلك فإن المستثمر الأجنبى عندما يأتى إلى السوق المصرى لابد أن يحترم قواعد المنافسة القائمة على آليات السوق ، ولا يكون ذلك إلا من خلال تشريعات حازمة ورقابة واعية .

وبهذا الصدد فقد صرح رئيس الشعبة العامة للمستوردين باتحاد الغرف التجارية بأننا لم نهئى البنية التسويقية اللازمة لعمل مثل هذه الشركات ، ولم نحدد الأطر القانونية لمزاومتها . ولما تقدم بتساؤل إلى اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى عن عدم صدور قانون دعم المنافسة ومنع الاحتكار حتى الآن ، كان رد ممثل وزارة الاقتصاد هو صعوبة إيجاد الجهاز الذى يمكنه العمل بكفاءة فى هذا المجال ، مع أن صور الممارسة الاحتكارية لا تخفى على أحد ، وأشهرها البيع بأقل من سعر التكلفة ، والسعى إلى التوسع الأفقى أولا ، بالإكثار من عدد الفروع ، ثم التوسع الرأسى بالقيام بكافة مراحل التسويق ، إلى أن يتمكن من المشاركة فى الإنتاج .

يا أيها المتحمسون لاقتصاد السوق ، انظروا إلى الولايات المتحدة نفسها، زعيمة هذا الاقتصاد الأكبر ، والتى أصبحت هى " أرض الأحلام " والنموذج القدوة للنظم الحاكمة فى منطقتنا وسوف ترون أن لديها العديد من القوانين ، والتى بدأت تشريعها منذ وقت مبكر للغاية (عام ١٨٨٤) بهدف ضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكار ، فلم لا نقلدها فى مثل هذا الأمر ، ما دام قدرنا قد أصبح " ذيلية واتباع " ؟!

• العربى ، فى ٢٦/٣/٢٠٠٠

وقاحة أمريكية !

صحيح أن الرجل ليس مسئولاً رسمياً ، وصحيح أن مسئولين كبار قد تبرعوا من آرائه ، إلا أن هذه الآراء لا ينبغي أن تمر هكذا بسهولة ، لأنها ليست آراء فردية وإنما تمثل عقلية غالبية الأمريكيين !

فعلى غير العادة ، فقد دعا (ريتشارد هولبروك) مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة ، سيناتورا فى الكونجرس الأمريكى اسمه (جيسى هيلمز) للتحدث إلى أعضاء مجلس الأمن عن العلاقة بين بلاده والأمم المتحدة ، فماذا قال صاحبنا ؟ لقد اتخذ موقع " الأستاذية " وأن من أمامه من مندوبى الدول هم تلاميذ فراح يوجه سهام النقد الحاد إلى المنظمة الدولية على الرغم من كل ما أصبح الجميع يشيرون إليه بأنها قد أصبحت أداة الولايات المتحدة فى حكم العالم فى اتجاه مصلحتها ، ومحور نقده السيناتور الأساسى هو أن بلاده تدفع الكثير للأمم المتحدة ، ومن ثم فيجب أن تكون لها الكلمة العليا فى سياسة العالم .

ولكى يكسب حديثه مصداقية ذكر أنه اطلع على تقرير أعدته الهيئة العامة للحسابات الأمريكية عن عام ١٩٩٩ ، جاء فيه (وفقاً لتقرير ثناء يوسف بأخبار اليوم) أن جملة ما وصل الأمم المتحدة من جيوب دافعى الضرائب الأمريكيين هو ١٠,١ مليار دولار ، تنقسم إلى جزئين : أولهما مبلغ ١,٤ مليار دولار عبارة عن تبرعات ومشاركة فى أجهزة المنظمة ، وثانيهما : مبلغ ٨,٧ مليار دولار قيمة مساهمة وزارة الدفاع الأمريكية لمساندة عمليات السلام الدولية فى مختلف أنحاء العالم ، (لكن المندوب الكندى أكد أن ٦٠٪ من عجز ميزانية المنظمة الدولية سببه ديون أمريكا لها) .

و " على بلاطة " أكد صاحبنا أن هذه المبالغ لا يجب النظر إليها وكأنها صدقة ، وهو صادق فى هذا تماماً ، فما من دولار تدفعه أمريكا " لله فى الله " ، فلا بد أن يعود عليها بمقابل يكون ضعفه (وآمل أن يسمع الغارقون فى غرام الولايات المتحدة فى العالم العربى) ، ويزيد صاحبنا فى نعرته المتعالية ووقاحته ليؤكد للعالم أن الأمم المتحدة ليست كياناتاً مستقلة ، بل هى مجرد " جانب من جوانب ترسانة الدبلوماسية الأمريكية " ، وبالتالي فإن نظرة الأمريكيين لها إنما تتوقف على مدى قيام المنظمة بهذا الدور المطلوب !!

لم نقل شيئاً من عندنا ولم نتقول على أحد ، وصدق المثل العامى عندنا الذى يقول : " اللى يجوز أمى أقوله ياعمى " ، وبالتالي فالمطلوب من الأمم المتحدة ومن كل دول

العالم ومن كل " بنى آدم " أن يقول لبيل كلينتون " ياعمى " !! ولم لا ؟ فهو رئيس الولايات المتحدة ، بل مطلوب من كل منا أن يقلد إسعاد يونس ونخاطب كلينتون : انت بابا وانت ماما وانت ٠٠ وانت ١٠٠ !! والمسألة ليست مجرد أن نقول هذا ، وإنما هي ما يستتبعه هذا من " طاعة " الأوامر ، أما هؤلاء الذين تسول لهم أنفسهم بالعصيان ، فعندها يجتمع مجلس الأمن على جناح السرعة ، وتقدم إحدى الدول اقتراحا بقرار بفرض حصار وعقوبات على الدولة العاصية ، وقد يمر يوم أو يومين نسمع فيه أنباء عن " عصلجة " فرنسا وروسيا والصين فى الموافقة ، لكن فى النهاية ، يرضخ الجميع ، وأقصى ما يمكن أن تفعله واحدة من هذه الدول أن تمتنع عن التصويت ، لكنها لا تصوت ضد الولايات المتحدة " الشيطان الأكبر " حقيقة !! ويزداد حماس البعض منا لينادى بضرورة احترام الشرعية الدولية !

وتزداد صلافة السيناتور المغرور ، فيعلن أنه لن يحدث أبدا أن يخضع المواطن الأمريكى " الذى على راسه ريشة " لأية قوانين دولية ، وإنما هو يخضع فقط لما جاء فى الدستور الأمريكى ! هل يسمع ويقرأ كل العرب الذين يصرون على تجويع عشرين مليون عربى فى العراق عشر سنوات بحجة ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية ؟

* الميدان ، فى ١٥/٢/٢٠٠٠

أبشروا .. مات عادل حسين !

نعم ، فكل من عرف عادل حسين لابد أن يستبشر خيرا بموته ، لكن على أى وجه يكون هذا الخير ، وإلا أى حد يكون هذا الاستبشار ؟

هناك أهل الدين ... من يؤمنون بأن الإسلام منهج حياة ، ويمحورون حياتهم وجهودهم ومعايير تقييمهم للأحداث والناس حول هذا النهج ، مثلما كان عادل يفعل ، يستبشرون أنه بانتقاله إلى رحاب الله لابد أن يعيش رحمة الله الواسعة ، بعد أن ضاقت به رحمة الناس الضيقة فى الحياة الدنيا ، فتكون الطمأنينة ، وتكون الراحة ، وتكون السعادة والفرحة .

وهناك أهل الدنيا الذين وجدوا فى كتابات عادل ونشاطه وجهده أشواكا على طريقهم الذى ارتضوه .. قهرا واستبداد ، استغلالا ونهباً ، مُراءاة ونفاقاً ، غشا واحتيالاً ، خنوعا واستكائة .. فموته ، لن يجدوا من ينقص عليهم حياتهم الدنيا فيستمتعون - إلى أجل - بشهواتهم ولذاتهم !

قتلوك يا عادل ...

قتلوك بحملات التشكيك التى أثاروها حولك ، منذ أن اهتديت إلى طريق الله ، وزعموا أنك تتلون ، وهم فى الحقيقة كانوا يدافعون عن أنفسهم عندما سايروا ونافقوا وعاندوا نداءات العقول والقلوب عندما تصغى لكلمة الحق ...

قتلوك بحملات المطاردة والتشكيك والاعتقال والسجن كى يفتوا من عضدك ، ويشنوك عن نهجك ، فتساير أو تصمت ...

قتلوك بحصار جبان يريدون منك الاستسلام ، وألا تسمع أو ترى أو تتكلم ... قتلوك عندما سلسلوا يدك وكمموا فيهك ، فلم تجد أمامك منفذك الشرعى للعمل السياسى والكتابة ...

كنت قد قرأت له فى النصف الثانى من الستينيات بعض ما كان يكتب على صفحات مجلة الطليعة من زاوية كان يؤمن بها ويعتقد فى صحتها ، فقدرته واحترمه ، على الرغم من اختلاف زاوية رؤيائنا آنذاك .

ثم قرأت له هذا الكتاب العلمى الفكرى الضخم بجزئيه عن الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية فشعرت أننى أمام مفكر عملاق صاحب رؤية ومنهج يقوم على العلمية والتدقيق والتعمق والبصر الكلى .

وقرأت له ما كان يكتبه في منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، سواء في مجلته أم في كتبه ، فازداد يقينى بأن مصر لم تعدم أن يكون بين أبنائها مثل هذا العقل النير والقلم المبدع .

وعندما بدأت مسئوليته عن " الشعب " سارعت بالاتصال به فدعاني إلى زيارته . . . كان ذلك في أوائل اعام سبع وثمانين على وجه التقريب ، وبدأت معرفة شخصية وبدأت أكتب في الشعب ، وشرفنى بزيارتي في منزلى وحاول أن يضمنى إلى حزب العمل ، فاعتذرت له شاكرا لأسبابى الخاصة .

ثم جاءت جريمة صدام عام ١٩٩٠ وتباعد موقفانا ، لكن الله أشهد ، أن بصيرته قد جعلته يدرك منذ الأيام الأولى أن " الحل الأمريكى " كان مقدمة لكارثة أشمل وأعمق ، وهو ما حدث بالفعل ، فتحررت الكويت ، لكن شعب العراق سجن منذ ذلك الوقت حتى الآن ، وسقط العالم العربى فريسة شقاق وتشردم ، وعادت الجيوش الأمريكية والبريطانية لتحتل دولا عربية ، وتهيمن الإرادة الأمريكية على كثيرين . . .

إن العين لتدمع ، وإن القلب ليحزن ، وإنا لفراقك يا عادل لمحزونون ، وإنا لله وإنا إليه راجعون !

" يا أيتها النفس مطمئنة ارجعى إلى ربك راضية مرضية . . . "

* الحقيقة ، فى ٢٤/٣/٢٠٠١